الوطن
AL WATAN
VOICE OF OMAN IN THE ARAB WORLD
صوت عُمان في الوطن العربي
يومية . سياسية . جامعة
تأسست عام ١٩٧١م

صاحب الامتياز المدير العام رئيس التحرير: محمد بن سليمان الطائي

الوطن 55 عاما
الفكر - حبر و.. ورق

الخميس ٢٩ من جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ. الموافق ٢٠ من نوفمبر ٢٠٢٥م .

THURSDAY 20 November 2025

ملحق خاص

اليوم الوطني لسلطنة عمان

نهضة بجذور راسخة متجددة العطاء

يأتي الاحتفال باليوم الوطني لسلطنة عُمان مخلدًا لذكرى تأسيس الدولة البوسعيديَّة الَّتي أرسَتْ دعائم الوحدة والاستقرار والسيادة الوطنيَّة، مع مَسيرة نهضة مُتجدِّدة المكتسبات والإنجازات تستمدُّ عطاءها من جذور راسخة مُتجدِّدة العطاء.

ويجسِّد هذا اليوم الأغرُّ إشراق عهدٍ جديدٍ من التلاحم الوطني والإنجازات المتواصلة الَّتي تنبض بها مسيرة النهضة العُمانيَّة المُتجدِّدة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظَّم . حفظه الله ورعاه . حيثُ تمضي سلطنة عُمان بثبات وثقة نَحْوَ تحقيق تطلُّعاتها التنمويَّة الشاملة، وفْقَ رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الَّتي تُعلي من قِيَم المواطنة، والعمل والبناء المستدام.

ويُعبِّر الاحتفال باليوم الوطني لسلطنة عُمان عن أسمى معاني الانتماء والولاء لهذا الوطن العزيز، والوفاء لجلالة السُّلطان المُعظَّم . أيَّده الله . رمز العزَّة والسيادة ووحدة الكلمة، إذ تتجدد في نفوس العُمانيين مشاعر الفخر بتاريخهم المَجيد، والاعتزاز بما تحقَّق من منجزات في مختلف ميادين التنمية والبناء، والتطلُّع لمستقبلٍ أكثر إشراقًا يزدان بعطاءات العُماني وإرادته الصُّلبة في خدمة وطنِه ورفع رايته عالية بَيْنَ الأمم.

المحرر

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى
المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة

السُلطان هيثم بن طارق المُعظم

- حفظه اللّه ورعاه -

بمناسبة اليوم الوطني لسلطنة عمان

داعين اللّه العلي القدير أن يعيد هذه المناسبة على جلالته وعلى عماننا الحبيبة وشعبها الأبي أعواما عديدة بالخير واليمن والبركات، وأن يديم علينا نعمة الأمن والسلام والازدهار والنماء والتطور في ظل القيادة الحكيمة لجلالته.

مسقط للتأمين
MIC

شركة مسقط للتأمين ش م ع ع

ص . ب ٧٢ الرمز البريدى ١١٢- سلطنة عمان
رقم الهاتف ٢٢٣٦٤٤٠٠ – رقم الفاكس ٢٢٣٦٤٥٠٠

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات
إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم

– حفظه اللّه ورعاه –

بمناسبة اليوم الوطني لسلطنة عمان

داعين اللّه العلي القدير أن يعيد هذه المناسبة على جلالته وعلى عماننا العريقة وشعبها الأبي أعواما عديدة بالخير واليمن والبركات، وأن يديم علينا نعمة الأمن والسلام والازدهار والنماء والتطور في ظل القيادة الحكيمة لجلالته.

STRABAG
WORK ON PROGRESS

شرطة عمان السلطانية.. حماة الحق في مسيرة النهضة المتجددة

● أكثر من «٦٥٠» نظاما وخدمة إلكترونية متكاملة تجسّد نموذجا وطنيا في الإدارة الذكية وجودة الخدمات

● حملات ميدانية وتوعوية تستهدف فئة الشباب وتدعم برامج إعادة تأهيل المتعافين ودمجهم في المجتمع

● شراكات علمية مع جامعات عمانية وأكاديميات عسكرية لتعزيز البحث والتأهيل

مسقط - «الوطن»:

على امتداد مسيرة النهضة العُمانية المتجددة، تواصل شرطة عُمان السُّلطانية أداء رسالتها النبيلة في حفظ الأمن وتعزيز الاستقرار، مستلهمةً من الرؤية السديدة لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم، القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه.

وقد شكّلت إنجازاتها خلال الأعوام الماضية شاهدًا على تطورها المؤسسي والتقني والإنساني، بما يعكس قدرتها على مواكبة التحولات الوطنية الكبرى في مسيرة البناء والتقدم.

وانطلاقًا من هذا النهج، أضحت شرطة عُمان السُّلطانية نموذجًا وطنيًّا رائدًا في الأداء الأمني والخدمي، تستند إلى تخطيط استراتيجي ورؤية علمية تمكّنها من أداء واجبها بكفاءة، وتطوير منظومة خدماتها بما ينسجم مع مستهدفات رؤية (عُمان ٢٠٤٠).

ومن خلال حضورها في جميع محافظات السلطنة، تكرّس الشرطة مفهوم الأمن الشامل القائم على الوقاية والاستجابة السريعة، لتظلّ دائمًا الدرع الواقي للوطن، والسند الأمين لمسيرته الحضارية المتجددة.

منظومة أمنية متكاملة

ترتكز قيادات شرطة عُمان السُّلطانية ووحداتها ومراكزها في جميع محافظات سلطنة عمان، لتؤدي أدوارها الأمنية والخدمية وفق منظومة متكاملة تستند إلى الانضباط والدقة الميدانية، وتعمل هذه القيادات على تعزيز الأمن والطمأنينة من خلال الانتشار اليومي للدوريات، ومتابعة حركة السير، والاستجابة السريعة للحوادث والبلاغات، بالتكامل مع وحدات شرطة المهام الخاصة التي تضطلع بمهام التدخل والإسناد في المواقف الطارئة.

كما تُعد مراكز خدمات الشرطة المنتشرة في الولايات واجهة حضارية تعكس قرب الشرطة من المجتمع، إذ تقدّم خدمات الأحوال المدنية والجوازات والمرور وفق معايير الجودة والسرعة والسهولة، بما يجسد مفهوم الشرطة العصرية القائمة على خدمة الإنسان وتعزيز الثقة المجتمعية.

التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية

تُعَدُّ شرطة عُمان السُّلطانية من ركائز التحول الرقمي في العمل الحكومي، إذ طوّرت أكثر من (٦٥٠) نظامًا وخدمة إلكترونية متكاملة تُجسّد نموذجًا وطنيًّا في الإدارة الذكية وجودة الخدمات.

وقد توسّعت الشرطة في تقديم خدماتها عبر الهواتف الذكية وأجهزة الخدمة الذاتية، مثل الهوية الرقمية البديلة لجواز السفر، وإظهار الوثائق الرسمية إلكترونيًّا.

التحري والبحث الجنائي

تواصل شرطة عُمان السُّلطانية تعزيز منظومة التحري والبحث الجنائي عبر تحديث الإمكانات التقنية وتأهيل الكوادر المتخصصة، إذ حصلت إدارة المختبر الجنائي وقسم البصمات على شهادة الاعتماد الدولية (IEC 17025/ISO) تأكيدًا لكفاءتها ودقة أدائها.

كما تم تطوير المختبر الرقمي بأحدث الأنظمة لتحليل الأدلة الإلكترونية ومكافحة الجرائم السيبرانية، إلى جانب توسيع قاعدة البيانات الحيوية (Biometric) وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل أنماط الجريمة.

وتعزّز الشرطة تعاونها مع الأجهزة الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات، ما أثمر عن تطور نوعي في قدرات الرصد والتحقيق، كما عزّز مركز الأمن الإلكتروني قدراته في حماية البيانات ومواجهة التهديدات السيبرانية، ما مكّن الشرطة من نيل جائزة التميز في الأمن السيبراني لعام ٢٠٢٥، تأكيدًا لريادتها التقنية ودورها في بناء حكومة إلكترونية متكاملة تواكب متطلبات العصر، وريادة السلطنة في حماية البنية الرقمية والأمن الوطني.

مكافحة المخدرات وغسل الأموال

تولي شرطة عُمان السُّلطانية قضية مكافحة المخدرات وغسل الأموال أهمية قصوى لما تمثله من تهديد للأمن المجتمعي والاقتصادي، وانطلاقًا من التوجيهات السامية لجلالة السُّلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - تعمل الجهات المعنية على تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (٢٠٢٨ – ٢٠٢٣)، لتوحيد الجهود في الوقاية والعلاج والتأهيل والتوعية.

وتنظم الشرطة حملات ميدانية وتوعوية تستهدف فئة الشباب، وتدعم برامج إعادة تأهيل المتعافين ودمجهم في المجتمع، ترجمةً لدورها الإنساني والوقائي، كما حققت السلطنة إنجازًا دوليًّا بانضمام المركز الوطني للمعلومات المالية إلى مجموعة (إيجمونت) العالمية عام ٢٠٢٤، بما يعزز التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية الاقتصاد الوطني.

التدريب والتأهيل

يتبوأ التدريب والتأهيل في شرطة عُمان السُّلطانية أهمية كبرى بوصفهما أساس التطوير المهني ورفع كفاءة الأداء الشرطي. وجاء المرسوم السُّلطاني رقم:(٧٢/٢٠٢٣) ليُعيد تنظيم كلية الشرطة ويمنحها صلاحيات أكاديمية أوسع لتمكين الضباط المرشحين من الحصول على درجة البكالوريوس في العلوم الشرطية والقانونية.

ونتيجة لجهود أكاديمية السُّلطان قابوس لعلوم الشرطة في تطوير المناهج ورفع كفاءة الكادر الأكاديمي، وتعزيز البحث العلمي وتوفير الموارد اللازمة، فقد حصلت الأكاديمية على الاعتماد المؤسسي من الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بعد استيفائها لجميع المعايير المؤسسية المطلوبة.

وتضم أكاديمية السُّلطان قابوس لعلوم الشرطة مجموعة من المعاهد المتخصصة للضباط والرتب الأخرى والمستجدين والشرطة النسائية، إضافة إلى مجمع التطبيقات العملية الذي يوفّر بيئة تدريبية واقعية متكاملة، كما عقدت الأكاديمية شراكات علمية مع جامعات عمانية وأكاديميات عسكرية لتعزيز البحث والتأهيل، وترسيخ نموذج الشرطي المُجيد المتمكن علميًّا ومهنيًّا.

البحث العلمي والابتكار

يؤدي مركز البحوث والدراسات بأكاديمية السُّلطان قابوس لعلوم الشرطة دورًا رائدًا في تطوير الأداء الأمني عبر توظيف البحث العلمي لخدمة العمل الشرطي ودعم اتخاذ القرار، كما تُعد مجلة (الأمانة) المحكمة أحد أهم إصداراته، إذ تُسهم في نشر الدراسات الأمنية والقانونية وتعزيز المعرفة المؤسسية.

ويعمل المركز على تمويل البحوث التطبيقية واستثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحليل والرصد والتدريب، لترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع في بيئة العمل الشرطي. وتواصل شرطة عُمان السُّلطانية من خلال هذا التوجه ترسيخ نهج التطوير القائم على المعرفة والبحث العلمي الهادف.

الجمارك ركيزة أساسية

تُعَدُّ الإدارة العامة للجمارك ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتيسير حركة التجارة، إذ طوّرت نظامها الإلكتروني المتكامل (بيان) الذي يضم أكثر من (٤٩٥) خدمة ويرتبط بـ(٧٤) جهة حكومية وخاصة، ما جعل منه منصة وطنية متقدمة للتخليص الجمركي وتبادل البيانات بدقة وسرعة.

وأسهم النظام في تسهيل الإجراءات وتقليل زمن المعاملات ورفع كفاءة الرقابة الجمركية، بما يعزز الشفافية ويحفّز الاستثمار. وتتويجًا لهذه الجهود، نالت شرطة عُمان السُّلطانية جائزة الابتكار الحكومي لعام ٢٠٢٥ عن نظام (بيان)، تأكيدًا لريادتها في دمج التقنية الحديثة بالعمل الأمني والخدمي.

المنظومة المرورية نقلة نوعية

تضطلع الإدارة العامة للمرور بدور محوري في تنظيم الحركة المرورية وتعزيز سلامة مستخدمي الطريق، من خلال أكثر من (٥٣) موقعًا خدميًّا ومعاهد متخصصة للتدريب والتوعية في مختلف المحافظات، وتعمل الإدارة على غرس الثقافة المرورية في النشء عبر مدارس مرورية مصغّرة للأطفال، ضمن نهج وقائي مستدام.

كما حققت المنظومة المرورية نقلة نوعية في الربط الإلكتروني مع أنظمة الجمارك والأحوال المدنية والتأمين ووكالات المركبات، مما سهّل إجراءات التسجيل والفحص الفني.

وقد تُوِّجت هذه الجهود بحصولها على جائزة الاتحاد الدولي للطرق (IRF) في فئة السلامة على الطريق، وجائزة أفضل تطبيقات الذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٥م عن مشروع نظام متابعة حركة المرور الذكي.

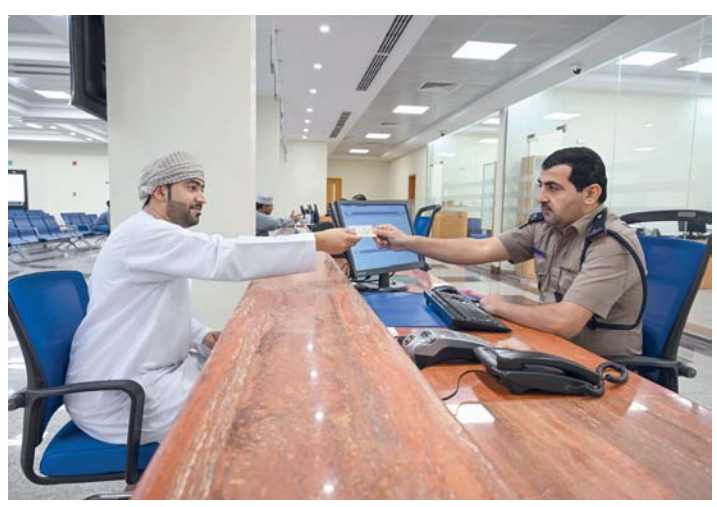

الشرطة تواصل مسيرة التحديث والتطوير في مختلف المجالات الأمنية والخدمية

تؤدي قيادة شرطة خفر السواحل دورًا حيويًّا في حماية السواحل العُمانية ومكافحة التسلل والتهريب، وقد تم تزويدها بزوارق حديثة مجهزة بأحدث أنظمة الملاحة والاتصال، مما عزَّز قدرتها على الاستجابة السريعة للحوادث البحرية، كما حصلت القيادة عام ٢٠٢٤م على الاعتماد الدولي لتشغيل النظام العالمي للاستغاثة والسلامة البحرية (GMDSS)، لتقديم برامج تدريبية متخصصة بمعايير عالمية.

يؤدي طيران الشرطة دورًا محوريًّا في العمليات المتقدمة لا سيما أثناء الأزمات، إذ يُعَدُّ مساهمًا رئيسًا في عمليات البحث والإنقاذ ونقل المؤن إلى المناطق التي يتعسر الوصول إليها، كما تُعَدُّ الإدارة العامة لطيران الشرطة مسانِدًا كبيرًا للتشكيلات المختلفة وتعمل على تسيير طلعات متنوعة وفق المقتضى، كما تؤدي مهام الإجلاء الطبي في دور يعكس مهامها الإنسانية والوطنية من خلال كوادر بشرية متخصصة نالت قدرًا وافرًا من التأهيل لبلوغ هذه الغاية السامية.

وتبرز قيادة شرطة الخيالة بدورها في تسيير الدوريات في المواقع التي يصعب الوصول إليها والبحث عن المفقودين والمخدرات والمتفجرات والمشاركة في الفعاليات الوطنية والبطولات الدولية، وقد حققت إنجازًا علميًّا عام ٢٠٢٥م بدراسة حول تأثير المكمل الغذائي (EBN) على الخيول العربية، ما يعكس تكامل العلم والميدان في العمل الشرطي بالإضافة إلى حصولها على جوائز متقدمة في المسابقات الإقليمية والمحلية.

اتحاد الشرطة الرياضي

يُعَدُّ اتحاد الشرطة الرياضي إحدى ركائز تنمية النشاط البدني والمهارات بين منتسبي شرطة عُمان السُّلطانية، إذ يجمع بين التدريب البدني وتعزيز روح الفريق والمنافسة الشريفة، وقد أثبتت الفرق الشرطية حضورًا متميزًا في البطولات الإقليمية والدولية، محققة مراكز متقدمة أبرزها فوز الفريق النسائي بالمركز الثاني في بطولة الشرطة العربية للرماية بالمسدس ٢٠٢٥م في تونس، وحصول فريق الرجال على المركز الرابع.

كما نالت فرق شرطة عمان السُّلطانية مراكز متقدمة في مسابقات السرعة والقناصة والتخلص من المتفجرات، ما يعكس كفاءة التدريب وجاهزية المنتسبين، ويؤكد حرص شرطة عُمان السُّلطانية على الجمع بين القوة البدنية والانضباط المهني في مختلف ميادين الأداء.

الإعلام الأمني جسر فاعل

يُعَدُّ الإعلام الأمني في شرطة عُمان السُّلطانية جسرًا فاعلًا بين الشرطة والمجتمع، يهدف إلى تعزيز الوعي العام ونشر ثقافة الأمن الوقائي. ويواكب الإعلام الشرطي التقنيات الحديثة في النشر والبث عبر المنصات الإلكترونية وحسابات التواصل الاجتماعي، إلى جانب القناة الرسمية للشرطة على (يوتيوب).

كما تنفِّذ إدارة العلاقات والإعلام الأمني حملات توعوية مستمرة بالشراكة مع المؤسسات الحكومية والخاصة، أبرزها حملات مكافحة الابتزاز والاحتيال الإلكتروني، والتوعية بمخاطر إيواء وتشغيل المتسللين، تأكيدًا لنهج الشرطة في بناء مجتمع واعٍ متعاونٍ يسهم في حفظ الأمن والنظام.

ومن هنا تجدد شرطة عُمان السُّلطانية في يوم الوطن المجيد عهدها بالولاء والوفاء للمقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظَّم - حفظه الله ورعاه - وتؤكد استمرارها في أداء رسالتها النبيلة لحفظ الأمن وصون المكتسبات الوطنية.

وتواصل الشرطة، بعزم رجالها ونسائها، مسيرة التحديث والتطوير في مختلف المجالات الأمنية والخدمية، مستلهمة رؤى القيادة الحكيمة في بناء جهاز عصري يُجسِّد قيم الإخلاص والانضباط والكفاءة، ويظلُّ دائمًا درعًا للوطن ورمزًا لأمنه وازدهاره.

الوطن AL WATAN
صوت عُمان في الوطن العربي
يومية . سياسية . جامعة
تأسست عام ١٩٧١م
VOICE OF OMAN IN THE ARAB WORLD

اليوم الوطني لسلطنة عمان

6

الخميس ٢٩ من جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ . الموافق ٢٠ من نوفمبر ٢٠٢٥م .
THURSDAY 20 November 2025

سلطنة عمان تبني نظاما صحيا متكاملا يواكب المستجدات العالمية ويركز على جودة الخدمات وصحة الإنسان كأولوية وطنية

مسقط . «الوطن»:

يُعد القطاع الصحي في سلطنة عُمان من القطاعات الحيوية التي شهدت تطوراً مستمراً خلال العقود الماضية، فقد أولت الحكومة الرشيدة اهتماماً بالغاً بتطوير المنظومة الصحية وتعزيز كفاءتها وجودة خدماتها، وذلك بما يتوافق مع مرتكزات رؤية عُمان ٢٠٤٠ الهادفة إلى تحقيق نظام صحي عادل ومستدام يرتكز على جودة الحياة ورفاه المجتمع.

لقد تركزت الجهود خلال السنوات الأخيرة على رفع كفاءة النظام الصحي من خلال تطوير البنية الأساسية للمؤسسات الصحية، وتحديث التشريعات الصحية، وتبني الحلول الرقمية في تقديم الخدمات والرعاية الصحية عن بُعد، كما تم الاستثمار في تأهيل الكوادر الوطنية في مختلف التخصصات خاصة الطبية والطبية المساعدة، كما يحرص القطاع الصحي على تعزيز قدرات النظام في مجالات الترصد الوبائي والطوارئ الصحية.

وفي إطار تحقيق الاستدامة، تعمل سلطنة عمان على تعزيز الشراكة مع القطاعات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع، وتشجيع الاستثمار في المجالات الصحية، إضافة إلى دعم البحوث والابتكار الطبي وتوطين الصناعات الدوائية.

يعكس هذا التطور التزام سلطنة عُمان ببناء نظام صحي متكامل يواكب المستجدات العالمية، ويركز على جودة الخدمات وصحة الإنسان كأولوية وطنية.

البرامج الاستراتيجية للقطاع الصحي في رؤية عُمان ٢٠٤٠

تتضمن البرامج الاستراتيجية للقطاع الصحي في رؤية عُمان ٢٠٤٠ مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى بناء نظام صحي متكامل وفعّال قائم على تعزيز الصحة العامة والوقاية من الأمراض والجودة والاستدامة والابتكار، و توظيف تكنولوجيا المعلومات لتقديم الرعاية الطبية المطلوبة والمتقدمة و الشاملة.

البرنامج الإستراتيجي الأول: التغطية الصحية الشاملة

تعتبر التغطية الصحية الشاملة أحد الركائز الأساسية في تطوير القطاع الصحي ضمن توجهات رؤية عُمان ٢٠٤٠، وتهدف إلى ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على خدمات صحية متكاملة ذات جودة عالية دون تعرضهم لعبء مالي مفرط، حيث يركز البرنامج على تعزيز كفاءة النظام الصحي من خلال تطوير البنية التحتية وتوسيع نطاق الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية في جميع المحافظات، ويُعنى البرنامج كذلك بتعزيز الرعاية الصحية الأولية كمدخل أساسي للنظام الصحي، وربطها بالخدمات التخصصية عبر نظام إحالة فعّال.

تطور المؤسسات الصحية

لتحقيق برنامج التغطية الصحية الشاملة؛ تنفذ وزارة الصحة باستمرار المشاريع الإستراتيجية لتوسيع مظلة الخدمات الصحية الأولية، وكذلك التوسع في الخدمات التخصصية.

خلال عام ٢٠٢٤م تم افتتاح:

- مستشفى المزيونة
- ترقية مركز ثمريت الصحي إلى مستشفى محلي
- مركز الإخصاب بالمديرية العامة لمستشفى خولة
- مركز مرسودد الصحي
- مركز بلد سيت الصحي
- و حدة غسيل الكلى في مركز محوت الصحي

كما تم افتتاح مستشفى مقشن خلال عام ٢٠٢٥م بالإضافة إلى مراكز سيح المعاشي والجرداء والفي الصحية، كما تم افتتاح مجمع مرتفعات العامرات الصحي ووحدتي غسيل الكلى في مستشفى المزيونة ومجمع صحم الصحي .

بالإضافة إلى ذلك فإن الوزارة قامت بتوسعة وتطوير عددا من المؤسسات الصحية القائمة، حيث تم توسعة وتطوير ٧ مستشفيات ومجمعا صحي واحد ومركزا للياقة وعدد ١٩ مركزا صحيا.

وتوفر وزارة الصحة الخدمات الصحية حاليا من خلال ٥٣ مستشفى و ٢٤ مجمعا صحيا و ١٩٣ مركزا صحيا، كما يوجد حاليا ٢٩ وحدة غسيل الكلى و ١٣ وحدة لبنك الدم منتشرة في جميع محافظات وولايات سلطنة عمان.

تطور الخدمات الصحية

تسعى الوزارة إلى توسيع نطاق مظلة الخدمات الصحية للرعاية الصحية من خلال توفير خدمات صحية عالية الجودة بما يتواكب مع التقدم العلمي والتقني العالمي.

إن بعض أهداف هذا العمل الدؤوب قد تحقق على أرض الواقع بانتشار خدمات العيادات التخصصية في كثير من المؤسسات الصحية، وبعمليات جراحية دقيقة تمت في مختلف المستشفيات المرجعية، وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع أعداد الزيارات للعيادات الخارجية لتصل إلى أكثر من ١٥,٦ مليون زيارة، كما ان البيانات توضح أن وجود أكثر من ١٤,١ مليون زيارة منذ يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥م.

خلال عام ٢٠٢٥م استطلع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات عن رضا المجتمع حول الخدمات الصحية المقدمة في سلطنة عمان، وذلك بأربعة محاور رئيسة تتضمن حالة المؤسسات الصحية، والرضا عن الأطباء والممرضين والصيادلة، وجاءت نسبة الرضا عن تقديم الخدمات الصحية في المؤسسات الصحية الحكومية ٨١,٨٪ بارتفاع قدره ١١,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣م.

×علاجات وعمليات متقدمة تجرى للمرة الأولى في سلطنة عمان

إن توفر القوى العاملة الماهرة والتقنيات المساعدة لإجراء العمليات عامة والعمليات الدقيقة بشكل خاصة أثمر إجراء بعض العلاجات والعمليات للمرة الأولى في سلطنة عمان، وهذا مما لا شك فيه يعتبر إنجازا كبيرا يضاف لوزارة الصحة والقطاع الصحي في سلطنة عمان، ومن أهم هذه العلاجات والعمليات:

- استخدام تقنية «روتو أبليتر» في إجراء ٨ عمليات معقدة لعلاج انسداد الشرايين التاجية بالمركز الوطني لطب وجراحة القلب في المستشفى السلطاني
- إجراء جراحات قلب دون الحاجة لفتح القفص الصدري وذلك باستخدام تقنيات متقدمة في المركز الوطني لطب وجراحة القلب في المستشفى السلطاني
- إجراء عملية استئصال المرارة بالمنظار الجراحي لمريض مصاب بدودة الكبد الفاشيولا في المستشفى السلطاني
- استخدام دواء «Romiplostim» في علاج طفلة مصابة بمتلازمة داون وفشل في النخاع العظمي في المستشفى السلطاني
- تمكن فريق جراحي متخصص في المستشفى السلطاني من استئصال ورم نادر ضخم من تجويف البطن، حيث إن الورم يحيط بأعضاء حيوية مثل الكلية اليمنى والفص الأيمن من الكبد والاثنا عشر والوريد الأجوف السفلي والشريان الحرقفي المشترك الأيمن، تبع هذه العملية علاج كيميائي ذو حرارة عالية لضمان القضاء على بقايا الورم.

زراعة الأعضاء

إن مواكبة التطور في تقديم الخدمات الصحية من أهم الأهداف التي تسعى إليها وزارة الصحة في سلطنة عمان، وتعد خدمة زراعة الأعضاء واحدة من أكثر التقنيات الطبية تقدمًا وإنقاذًا للحياة في مجال الطب الحديث، مما ينتج عن ذلك تحسين جودة الحياة وتخفيف معاناة مرضى الفشل العضوي بتوفير الأعضاء والأنسجة لهم في أقرب فرصة ممكنة، حسب القوانين واللوائح المنظمة لذلك.

- في بداية نوفمبر من عام ٢٠٢٥م بلغ عدد الراغبين للتبرع بالأعضاء في تطبيق الشفاء أكثر من ٢٥ ألف
- نجح المستشفى السلطاني خلال عام ٢٠٢٤م في إجراء ٤٠ عملية زراعة كلى ناجحة، وعدد ٩ زراعة الكبد وعدد ٦٣ زراعة للقرنية

خدمات صحية خاصة بالأطفال

أولت سلطنة عُمان الرعاية الصحية للأطفال اهتماماً كبيراً ضمن أولوياتها الوطنية، إدراكاً لأهمية هذه الفئة في بناء مستقبل الوطن. فقد شهدت الخدمات الصحية الموجهة للأطفال تطوراً نوعياً شمل تعزيز برامج التحصين الموسع، وتحسين خدمات رعاية المواليد والأطفال حديثي الولادة بإضافة الفحص المبكر لـ ٢٦ مرضا، إلى جانب متابعة النمو والتغذية .

وقد أسهمت هذه الجهود في تحقيق انخفاض ملحوظ في معدلات وفيات الأطفال والرضع خلال العقود الأخيرة، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة وكذلك الأقل من خمس سنوات خلال عام ٢٠٢٤م ليصل إلى ٨ و ٩,٩ لكل ١٠٠٠ مولود حي لتصبح عُمان من الدول الرائدة إقليمياً في هذا المجال.

ويعكس هذا الإنجاز فاعلية السياسات الصحية الوقائية والعلاجية، والتزام سلطنة عمان المستمر بتحقيق صحة أفضل للأطفال وضمان نموهم في بيئة صحية آمنة ومستدامة.

خدمات خاصة بالنساء والولادة

تحظى الخدمات الصحية للنساء والولادة في سلطنة عُمان باهتمام خاص ضمن منظومة الرعاية الصحية الشاملة، حيث شهدت هذه الخدمات تطوراً كبيراً تمثل في تعزيز خدمة فحص قبل الزواج، حيث يشمل الفحص الطبي قبل الزواج: (فقر الدم المنجلي، . الثلاسيميا. نقص المناعة المكتسب الإيدز . مرض الزهري . التهاب الكبد الوبائي . التهاب الكبد الوبائي).

واستحداث البرنامج التدريبي لطب طوارئ التوليد (البرنامج التدريبي لطب طوارئ التوليد)- «، الذي أطلق للمرة الأولى في سلطنة عمان في مايو ٢٠٢٤ ، ويهدف البرنامج إلى تعزيز مهارات العاملين الصحيين من أطباء نساء وولادة، وأطباء تخدير والقابلات والممرضات في أقسام الولادة والطوارئ للتعامل مع الحالات الطارئة التي قد تحدث أثناء الحمل والولادة والنفاس.

إجراءات لتقليص مدة الانتظار

تبذل وزارة الصحة في سلطنة عُمان جهوداً متواصلة لتقليص مدة الانتظار للحصول على الخدمات الصحية، وذلك من خلال التقييم المستمر لطول فترة الانتظار والذي نتج من خلاله تطوير نظام الشفاء في التحاويل والتغذية الراجعة، والتوسع في العيادات والخدمات المقدمة وتعزيز اللامركزية وزيادة أوقات العمل، مما ساهم إلى انخفاض متوسط الانتظار للمواعيد الجديدة في العيادات الخارجية في المستشفيات المرجعية ليصل إلى ٤,٥ أسبوع فقط.

المبادرات المجتمعية بالشراكة مع القطاعات الأخرى

تولي وزارة الصحة في سلطنة عُمان أهمية كبيرة لتعزيز الشراكة المجتمعية بين القطاع الصحي ومختلف القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية، إدراكاً لأهمية التعاون متعدد القطاعات في تحقيق الصحة الشاملة. وقد تم تنفيذ عدد من المبادرات المجتمعية المشتركة التي تستهدف تعزيز أنماط الحياة الصحية، والوقاية من الأمراض المزمنة من أهمها:

- إنشاء ممشى بقرية فلج السديرين الصحية ، وممشى آخر في قرية واد الصحية بالتعاون مع وزارة الداخلية ومؤسسة جسر الخيرية ومنظمة الصحة العالمية
- حصول ولايات البريمي وصحار والمضيبي على شهادة الاعتراف الدولي من المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية خلال عام ٢٠٢٤م، لتصبح بذلك مدنا صحية في إقليم شرق المتوسط ليصبح الإجمالي ٤٩ مدينة وقرية وجزيرة صحية.
- مشروع الترصد الحشري (تركيب مصائد ثابتة في المناطق ذات الخطورة العالية بناءً على التحليل الوبائي الذي يجمع البيانات دوريا و تُرفع عبر تطبيق إلكتروني وتُتخذ بخصوصه إجراءات مكافحة فعالة لتقليل انتشار البعوض).

البرنامج الإستراتيجي الثاني: حوكمة وإعادة هيكلة قطاع الصحة

يأتي البرنامج الاستراتيجي الثاني: حوكمة وإعادة هيكلة قطاع الصحة لتطوير النظام الصحي وتعزيز كفاءته واستدامته ضمن مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، كما يهدف البرنامج إلى حوكمة المنظومة الصحية وإعادة هيكلة القطاع الصحي المبني على اللامركزية وإشراك القطاعات الأخرى في تقديم الرعاية الصحية بمفهومها الشامل، ورفع مستوى الجودة وقياس الأداء ومراقبته

إعادة هيكلة قطاع الصحة

- اصدار مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢٤/١٠م حول تحديد اختصاصات وزارة الصحة واعتماد هيكلها التنظيمي، حيث يعلو الهرم التنظيمي لوزارة الصحة معالي الوزير الذي يعاونه ثلاثة وكلاء ثلاث وكالات : للتخطيط والتنظيم الصحي، وللشؤون الصحية، وللشؤون الإدارية والمالية، وينضوي تحت لواء كل هذه الوكالات عدد من المديريات العامة، والدوائر، كما يعاون معالي الوزير عدد من الخبراء والمستشارين، ويندرج تحت مكتب معاليه عدد من المديريات والدوائر المتخصصة.

اعتماد السياسة الصحية الوطنية لسلطنة عمان

اعتمد مجلس الوزراء «السياسة الصحية الوطنية لسلطنة عمان» في ديسمبر ٢٠٢٤م، وتم إطلاقها في ٩ أبريل ٢٠٢٥م، وتعتبر هذه السياسة الإطار الاستراتيجي الشامل لرفع كفاءة الخدمات الصحية وتحقيق مبدأ «الصحة للجميع وبالجميع»، عبر تبني سياسات وطنية مبتكرة ومستدامة، وأن الصحة مسؤولية جماعية تعاونية وتشاركية، واعتبار سكان سلطنة عمان هم المحور الأساسي للرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة.

اعتماد السياسة الوطنية لحوكمة وإدارة المعلومات الصحية

تم إعداد واعتماد هذه السياسة خلال عام ٢٠٢٤م لتتماشى مع رؤية عمان ٢٠٤٠ والبرنامج الوطني للتحول الرقمي، بهدف تحقيق أهداف التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة في مجال الصحة. وتمت صياغة هذه السياسة بالتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة، لتأكيد أهمية التنسيق والعمل المشترك بين الأطراف المختلفة.

وتسري أحكام السياسة على جميع المؤسسات الصحية سواء كانت الحكومية منها أو الخاصة ، فهي بمثابة الإطار الرسمي لإدارة المعلومات الصحية، وسيسهم تطبيق السياسة الوطنية لحوكمة وإدارة المعلومات الصحية وإدارتها في تحسين جودة المعلومات الصحية؛ وعليه تعزيز جودة الخدمات الصحية وتوزيع الموارد بكفاءة، فضلا عن دعم الابتكار والبحث العلمي.

تعزيز لامركزية الخدمات الصحية

بدأت وزارة الصحة بتطبيق سياسة لامركزية الخدمات الصحية في عام ١٩٩٠م بإنشاء مديريات عامة للخدمات الصحية في جميع محافظات سلطنة عمان، وبالإضافة إلى اهتمام الوزارة بالرعاية الصحي الأولية، فقد اهتمت أيضا بالخدمات التخصصية وذلك من خلال تعزيزها بما يواكب التقدم العلمي والطبي العالمي، ويأتي ذلك في إطار الجهود الرامية إلى رفع جودة الرعاية الصحية وتوسيع نطاق الخدمات التخصصية المقدمة، وتعمل الوزارة حاليا لتكوير هذه السياسة من خلال:

- تحديد مهام ومسئوليات المحافظات والمؤسسات الصحية
- توفير حزمة من الخدمات التخصصية بالمستشفيات المرجعية
- تعيين وتأهيل قيادات صحية
- تنمية قدرات الكادر الصحي في المحافظات
- تطوير المؤسسات الصحية بما يتناسب بتعزيز اللامركزية

ولقد تم تحقيق الكثير من الأهداف من خلال هذه السياسة من خلال تعزيز اللامركزية في الخدمات الجراحية، وكمثال على ذلك فقد تم إجراء عمليات دقيقة في مستشفى السلطان قابوس بصلالة في معمل القسطرة بمركز القلب، كما تم أيضا إجراء عمليات تنظير الركبة وإصلاح واستبدال الرباط الصليبي في نفس المستشفى، كذلك تم عمل عدد من العمليات التخصصية في جراحة المفاصل -خاصة الركب- في عدد من المستشفيات المرجعية.

وتلعب هذه السياسة دورا في تطوير وتنظيم مشروع الطبيب الزائر، الذي يعتبر من المشاريع المهمة المعززة لنظام لامركزية الخدمات الصحية.

ومن أهم أهداف المشروع نقل الخدمات التخصصية وإجراء العمليات الدقيقة إلى المستشفيات الأخرى، من خلال قيام فريق مختص من إحدى المستشفيات المرجعية بمعاينة مرضى أو إجراء عمليات أو تدريب أطباء في مستشفيات أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن الطبيب الزائر يشرف على العمليات التي يتم إجرائها خلال الزيارة، وتقييم جودة الخدمة المقدمة، وتكون هذه الزيارات بشكل متواصل حتى يتمكن الفريق المدرب من إتقان الخدمة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الخدمة تقلل من مدة انتظار المريض للعلاج، كما تقلل من عناء السفر ومصاريف رحلة العلاج.

تعزيز الخدمات الصحية في المستشفيات التخصصية في المحافظات

تعد الخدمات الصحية التخصصية أحد المحاور الرئيسة لتطوير المنظومة الصحية في سلطنة عُمان، إذ سعت وزارة الصحة في جميع محافظات سلطنة عمان، فعلى سبيل المثال فقد تم إضافة وحدة الألم، عيادة حماية الطفل، عيادة هشاشة العظام، عيادة أمرض الرئة، عيادة قدم السكري، وحدة المناظير في مستشفى خولة وخدمة رعاية الندبات الناتجة عن الجروح (بعد عمليات استئصال الغدة الدرقية) وخدمة الإرشاد والدعم لأهالي الأطفال ذوي الإعاقة في المستشفى السلطاني و خدمة الصحة النفسية في مستشفى صحار وخدمة العلاج بالتبريد للأطفال الذين يعانون من نقص حاد في الأكسجين عند الولادة وخدمة عمليات السمنة وخدمة الإبر الجافة بمستشفى إبراء وخدمة الإبر الجافة في العلاج الطبيعي ، مستشفى سناو، وخدمة غسيل الكلى للمرضى المنومين وعيادة التخدير وعيادة الصحة الوراثية وتفعيل المعاينة الأولية في صالة الولادة في مستشفى جعلان بني بو علي وعيادة استشارة التحكم بالألم مستشفى بهلا.

تطور نظام الجودة والاعتماد

في نوفمبر ٢٠٢٤م تم إشهار نظام الاعتماد العماني للمؤسسات الصحية الذي حصل على الاعتماد الدولي من الجمعية الدولية لجودة الرعاية الصحية (الإسكوا) لمدة أربع سنوات وذلك بنسبة نجاح بلغت ٩٢٪ لكل المعايير، ويتم الاعتماد بعد تقييم لمؤسسات الرعاية الصحية من منظمة معتمدة؛ وذلك لتحديد ما إذا كانت تلك المؤسسات تستوفي مجموعة من المعايير المعتمدة لتحسين جودة الخدمات الصحية.

CELEBRATING

50

YEARS ANNIVERSARY

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم

- حفظه الله ورعاه -

بمناسبة اليوم الوطني لسلطنة عمان

داعين الله العلي القدير أن يعيد هذه المناسبة على جلالته وعلى عماننا العريقة وشعبها الأبي أعواما عديدة بالخير واليمن والبركات، وأن يديم علينا نعمة الأمن والسلام والازدهار والنماء والتطور في ظل القيادة الحكيمة لجلالته.

أثاث فهمي
FAHMY FURNITURE

Raha
THE POWER TO DREAM

حديد
HADID

AL KHOUDH
STEEL FURNITURE INDUSTRIAL Co.

FIXLINE

إنجازات جلية تترجم الفكر السامي في قطاعي الإسكان والتخطيط العمراني

■ تحقيق تنمية عمرانية متكاملة وتستشرف آفاق الاستدامة والتنافسية العالمية

مسقط . «الوطن»:

في ظل المسيرة المباركة للنهضة العُمانية المتجددة، يأتي اليوم الوطني لسلطنة عمان ليجسد معاني الولاء والعطاء، ويستحضر مسيرة البناء والتنمية تحت قيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم . حفظه الله ورعاه ..

وفي هذا الإطار، يواصل قطاعي الإسكان والتخطيط العمراني ترجمة الفكر السامي لجلالته من خلال إنجازات جلية تعكس الرؤية الوطنية في بناء مدن عصرية مستدامة، وتوفير بيئة عمرانية متكاملة تعزز جودة الحياة، وتسهم في تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ نحو تنمية متوازنة تشمل الإنسان والمكان.

نهضة عمرانية بعزيمة صلبة وخطى واثقة

في مسيرة النهضة العُمانية المتجددة، تمضي سلطنة عُمان بخطى واثقة نحو بناء مدن المستقبل التي تجسّد فكر القيادة الرشيدة في تحقيق تنمية عمرانية متكاملة تضع الإنسان في قلب التخطيط، وتستشرف آفاق الاستدامة والتنافسية العالمية.

ومع احتفاء الوطن باليوم الوطني لسلطنة عمان ، تبرز مجموعة من المدن المستقبلية التي تُعد علامات فارقة في مسار التحول العمراني، أبرزها مدينة السلطان هيثم ومدينة الجبل العالي ومدينة الثريا، والتي تمثل رؤية وطنية طموحة ترسم ملامح النمو العمراني بعزيمة صلبة وخطى واثقة.

تعمل وزارة الإسكان والتخطيط العمراني على تنفيذ حزمة من المشاريع الاستراتيجية التي تُترجم مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ في بناء مدن ذكية مستدامة، توازن بين النمو الاقتصادي وجودة الحياة.

وقد شهد العام ٢٠٢٥ نقلة نوعية في وتيرة العمل، من خلال تدشين مشاريع تنموية كبرى وتوسيع الشراكات الاستثمارية المحلية والدولية، إلى جانب تسريع تنفيذ البنية الأساسية في مواقع المدن الجديدة، لترسيخ بيئات عمرانية نابضة بالحياة، جاذبة للاستثمار، ومتكاملة الخدمات.

تأتي هذه المشاريع في إطار فكر تخطيطي شامل يجعل من المدن العُمانية مختبرات للابتكار العمراني، حيث تتكامل فيها عناصر البيئة والمجتمع والاقتصاد في منظومة واحدة تسابق الزمن لبناء مستقبل أفضل.

مدينة السلطان هيثم.. تسابق الزمن نحو المستقبل

تمضي مدينة السلطان هيثم بثبات لتجسّد نموذجًا متقدّمًا في بناء المدن الجديدة، وفق مفاهيم التّخطيط الذكي والاستدامة وجودة الحياة. في خلال عام ٢٠٢٥، تحوّل المشروع إلى ملحمة عمل وطنية نابضة بالحركة والإنجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز في أعمال التهيئة والتسوية ١٠٠٪، وتم إطلاق الأعمال الإنشائية للطرق الرئيسية والعبّارات والأرصفة الجانبية، إلى جانب إنشاء شبكات الخدمات الأساسية وتقدم أعمال الجسور بنسبة ٢٥٪، ومحطات الكهرباء الأولية بنسبة ٣٠٪.

كما تم طرح فرص استثمارية لتنفيذ ثلاث محطات تبريد مناطقي، وإنشاء مركز التجربة والتحكم الذي بلغت نسبة إنجازه أكثر من ٨٥٪، ليكون قلب المدينة الذكي ومركز إدارتها الحضرية المتقدمة.

إنجازات استثمارية وتنموية كبرى

شهد عام ٢٠٢٥ محطة مفصلية في مسيرة المدينة من خلال توقيع اتفاقيات شراكة وتطوير تفوق قيمتها ١,٩ مليار ريال عُماني، من أبرزها:

- اتفاقية تطوير أحياء سكنية وأرض شاطئية مع مجموعة طلعت مصطفى باستثمار يتجاوز ١,٧ مليار ريال عُماني.
- اتفاقية تطوير أحياء سكنية مع شركة الإدراك للتطوير بقيمة ١٥٠ مليون ريال عُماني.
- اتفاقية تطوير واحة الصاروج مع شركة الصاروج للتطوير بقيمة ٣٥ مليون ريال عُماني.
- اتفاقية إنشاء مدرسة شيربورن البريطانية باستثمار يبلغ ٢٣ مليون ريال عُماني، إلى جانب تخصيص أرض لمؤسسة تعليمية تركية.
- اتفاقية تطوير مستشفى خاص في حي الوفاء بقيمة ٢٢ مليون ريال عُماني، في إطار منظومة الخدمات الصحية المتكاملة بالمدينة.
- كما شهد المشروع تدشين مبيعات عدد من الأحياء السكنية الرئيسة وهي: مساكن يناير، حي وادي زها، حي النهى، واحة الصاروج، حي الأحلام، وحي الوفاء، بنسبة مبيعات إجمالية تجاوزت ٦٧٪ من الوحدات المطروحة.

مشاريع البنية الأساسية

في إطار تعزيز البنية التحتية، تم طرح مناقصة الحزمة رقم (١٢) لإنشاء الطرق الداخلية والخارجية التي تربط المدينة بطريق مسقط السريع وطريق السلطان قابوس، إضافة إلى إسناد مناقصة إنشاء الخط الرئيسي للصرف الصحي بقيمة ٧ ملايين ريال عُماني، مناقصة إنشاء محطة الصرف الصحي بالقيمة نفسها، ضمن شبكة حديثة تواكب أعلى معايير كفاءة الخدمات الحضرية.

وفي هذا الإطار، أُسندت ثماني حزم إنشائية رئيسية بقيمة إجمالية تفوق ٢٠٥ ملايين ريال عُماني، شملت:

- حزمة الأعمال الأولى (التهيئة والتسوية): ١٠٠٪ إنجاز.
- الحزمة الثانية (الأعمال الإنشائية للجسور): ٥١,٥٪ إنجاز.
- الحزمة الثالثة (تصميم وإنشاء مركز التجربة والتحكم): ٨٥٪ إنجاز.
- الحزمة الرابعة (إنشاء الطرق الرئيسية والثانوية): ٢٢,٧٪ إنجاز.
- الحزمة الخامسة (إنشاء شبكات خدمات البنية التحتية): ١٦,٥٪ إنجاز.
- الحزمة السادسة (إنشاء محطات الكهرباء الأولية): ٦٧٪ إنجاز.
- الحزمة السابعة (إنشاء الخط الرئيسي للصرف الصحي – المرحلة الأولى): ١١٪ إنجاز.
- الحزمة الثالثة عشرة (محطة معالجة مياه الصرف الصحي): قيد التنفيذ منذ أغسطس ٢٠٢٥.

الجبل العالي.. هام السماء ووجهة الغد

من ارتفاع ٢،٤٠٠ متر عن سطح البحر، يعلو مشروع الجبل العالي كأعلى مدينة جبلية في سلطنة عُمان والمنطقة، ليعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والطبيعة والتنمية. المشروع الذي جرى تدشينه خلال مؤتمر ومعرض عُمان العقاري تحت رعاية صاحب السمو السيد بلعرب بن هيثم بن طارق آل سعيد، يُجسّد رؤية متكاملة لمدينة ذكية تجمع بين الفخامة والهدوء، والسياحة والاستدامة، وتستوعب أكثر من ١٠،٠٠٠ نسمة في أكثر من ٢،٥٠٠ وحدة سكنية تتوزع على ٣ أحياء رئيسية متكاملة المرافق.

وقد شهد الجبل العالي توقيع سلسلة من الاتفاقيات الاستثمارية النوعية التي تجاوزت قيمتها ٦٠٠ مليون ريال عُماني، من أبرزها اتفاقية تطوير المنطقة الصحية بالقرية الغربية مع شركة مستير، على مساحة ٦٠٠ ألف متر مربع، تضم ٥٠٠ وحدة سكنية و١٢٠ وحدة فندقية وفندقًا خمس نجوم متخصصًا في الرعاية الصحية، باستثمار يبلغ ٢٠٠ مليون ريال عُماني. كما تم توقيع اتفاقية مشروع تلال العلعلان مع شركة كامكورب الإماراتية لتطوير مدينة متكاملة على مساحة ٢,٢٦ مليون م^2، تشمل ٢،١٠٠ وحدة سكنية وفندقين من فئة الخمس نجوم وملعب غولف عالمي، باستثمار يصل إلى ٤٠٠ مليون ريال عُماني.

وفي الإطار السياحي والبيئي، وُقّعت اتفاقيات لتطوير منتجع بيئي فاخر ومخيمات جبلية على مساحات تمتد لأكثر من ١٥٠ ألف متر مربع بقيمة إجمالية بلغت ٦ ملايين ريال عُماني، إلى جانب اتفاقية لتطوير حي سكني ومرافق مجتمعية بقيمة ٣٠ مليون ريال عُماني. كما تم توقيع اتفاقية تطوير حي سكني متكامل الخدمات ضمن مبادرة صروح على مساحة ٢٠٠ ألف متر مربع، من تطوير شركة أهلية تضم أبناء ولاية الجبل الأخضر، في نموذج يجسّد الشراكة المجتمعية في التنمية.

وفي إطار صون الهوية الثقافية، تم التوقيع على اتفاقية إعادة تأهيل القرية التراثية في حديقة الجبل العالي لإحياء الموروث العُماني ودمجه في التجربة السياحية، إلى جانب توقيع اتفاقية الخدمات الاستشارية للتصميم التفصيلي للمخطط الرئيسي بقيمة ٣,٦ ملايين ريال عُماني مع شركة نيكولسون جونز بارتنرشيب عمان. وهكذا يُعد الجبل العالي نموذجًا تنمويًا متكاملًا يجمع بين العمارة والطبيعة، وبين الاستثمار والتراث، ليصبح أحد أبرز الوجهات الجبلية الذكية في المنطقة.

مدينة الثريا أصالة متقنة وطبيعة حاضنة

في قلب محافظة مسقط، تطل مدينة الثريا على التقاء الجبال بالبحر لتجسّد رؤية وطنية طموحة لمدينة ذكية، تعيد رسم الامتداد الحضري للعاصمة وتعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للمدن المستدامة. فقد تم تدشين المشروع تحت رعاية صاحب السمو السيد بلعرب بن هيثم بن طارق آل سعيد، ليكون نموذجًا حضريًا متكاملًا يعبر عن التوازن بين الأصالة والحداثة، حيث تتناغم العمارة العُمانية المعاصرة مع الطبيعة المحيطة لتصنع مشهدًا عمرانيًا نابضًا بالحياة.

تأتي مدينة «الثريا» في قلب ولاية بوشر، كمدينة عمرانية ذكية ترتكز على رؤية عالمية واستثمارية طموحة، حيث تُعد «الثريا» نموذجًا مستقبليًا للعيش المستدام والتكامل الحضري، وتغطي ثلاث مراحل تطويرية، تمتد المرحلة الأولى على مساحة تتجاوز ٣ مليون متر مربع، تستهدف استيعاب أكثر من ٨ آلاف نسمة من خلال ٢،٦٠٠ وحدة سكنية ضمن ٨ أحياء سكنية متكاملة صُمّمت وفق أعلى معايير جودة الحياة والتخطيط العمراني الذكي، مع التركيز على تنوّع أنماط الاستخدام، واعتماد الحلول البيئية منخفضة الكربون.

بلغت نسبة إنجاز أعمال التهيئة والتسوية في المدينة ٢٠٪ بقيمة ٧ ملايين ريال عُماني، فيما بلغت القيمة الاستثمارية لأعمال البنية الأساسية والطرق ٣٨,٢ مليون ريال عُماني.

وتم توقيع اتفاقيات تطوير رئيسية لتفعيل المرحلة الأولى من المشروع، من أبرزها اتفاقية تطوير الحي رقم (٨) مع شركة مدن للتطوير بقيمة ٢٥ مليون ريال عُماني، واتفاقية تطوير الحي رقم (٦) مع شركة تثمير للتطوير والاستثمار العقاري بقيمة تتجاوز ٢٤٠ مليون ريال عُماني، إلى جانب إسناد أعمال الإشراف والاستشارات الهندسية لشركة F&M الشرق الأوسط بقيمة ٦ ملايين ريال عُماني.

وتُعد الثريا أكثر من مجرد مشروع عمراني، فهي رؤية متكاملة تُعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والمكان، وتبني تجربة حضرية ترتكز على جودة الحياة، والمجتمع المتكامل، والبيئة المستدامة، لتكون عنوانًا لمدن الغد التي تنبض بالحياة وتنسجم مع الطبيعة.

مشاريع «صروح»

شهدت مبادرة «صروح» خلال عام ٢٠٢٥ تقدمًا ملموسًا في تنفيذ المشاريع السكنية المتكاملة التي تمثل نموذجًا حضريًا متطورًا يجمع بين جودة الحياة والاستدامة والتكامل الخدمي، حيث يتم العمل على تطوير ٢٠ حي ومخطط سكني متكامل في مختلف المحافظات بمساحة تتجاوز ٦ ملايين متر مربع، وبقيمة استثمارية إجمالية تفوق ٦٠٠ مليون ريال عُماني، ليستفيد منها أكثر من ١٠ آلاف أسرة عمانية. كما بلغت نسبة المبيعات الإجمالية ٩٥٪ في المرحلة الأولى و٥٠٪ في المرحلة الثانية، مع توقيع ٥٧ اتفاقية تمويلية مع البنوك المحلية لتسهيل التملك للمستفيدين، كما أسهمت المبادرة في توفير فرص عمل جديدة، حيث اسهمت المبادرة في توظيف أكثر من ٣٦٠ مواطن عماني في شركات التطوير والمقاولات، وتمكين ١٤٥ مؤسسة صغيرة ومتوسطة من فرص التوريد والتنفيذ.

وحرصًا على تسريع وتيرة التنفيذ، وقّعت الوزارة أكثر من ٤٤ اتفاقية لتنفيذ أعمال البنية الأساسية في ١٥ حيًا سكنيًا، شملت شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات، بالتعاون مع الجهات المزودة للخدمات الأساسية، حيث ستسهم هذه الاتفاقيات في خفض في تكاليف البنية الأساسية بنسبة ٤٥٪. ومع اقتراب عام ٢٠٢٦، تتوسع المبادرة لتصل إلى ٣٠ مشروعًا يستفيد منها ما يزيد على ١٥ ألف أسرة، تأكيدًا لالتزام الوزارة بتوفير أحياء عصرية متكاملة تعزز الاستقرار الأسري وتدعم التنمية الحضرية المستدامة.

الإسكان الاجتماعي تترجم الفكر السامي

تولي سلطنة عُمان اهتمامًا بالغًا بقطاع الإسكان الاجتماعي بوصفه أحد الركائز الأساسية للاستقرار الأسري وجودة الحياة، وانطلاقًا من التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم . حفظه الله ورعاه . فقد وُضعت منظومة الإسكان الاجتماعي ضمن أولويات التنمية الشاملة، لضمان حياة كريمة للمواطن العُماني، وتعزيز مبدأ العدالة في توزيع فرص السكن، بما يتوافق مع أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ نحو مجتمع مزدهر ومتوازن.

وفي هذا الإطار، تواصل وزارة الإسكان والتخطيط العمراني تنفيذ برامج الإسكان الاجتماعي والمساعدات السكنية بمختلف محافظات السلطنة، من خلال مشاريع إنشائية متكاملة، وخدمات رقمية مبتكرة، وشراكات مجتمعية تدعم استدامة هذا القطاع الحيوي.

البرنامج الوطني للإسكان الاجتماعي

شهد العامان ٢٠٢٤ . ٢٠٢٥ صدور أوامر سامية كريمة باعتماد مبلغ ٧٠ مليون ريال عُماني لتمويل برنامج المساعدات السكنية، ليشمل ٢،٤٠٠ أسرة مستفيدة في مختلف المحافظات. وتأتي هذه المخصصات ضمن الدعم السامي المتواصل لتعزيز منظومة الإسكان الاجتماعي، وترجمةً مباشرة لحرص القيادة على تمكين المواطنين من امتلاك مساكن تليق بحياتهم ومستقبلهم.

برنامج المساعدات السكنية

يُعد برنامج المساعدات السكنية أحد أهم أركان منظومة الإسكان الاجتماعي، حيث بلغ إجمالي التمويل المعتمد له ٥٠ مليون ريال عُماني، مع اعتماد ١،٦٤٧ حالة خلال الفترة الحالية، من بينها ١،٣١٧ حالة لبناء وحدات سكنية جديدة، و٣٠٠ حالة لشراء مساكن جاهزة، فيما بلغت نسبة الإنجاز العامة ٩٣٪.

ويستهدف البرنامج دعم الأسر ذات الدخل المحدود والمستحقين للمساعدات السكنية في المناطق المختلفة، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الأسري، وتحفيز التنمية المحلية من خلال تحريك سوق المقاولات والمواد الإنشائية، وتشجيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ المشاريع السكنية.

برنامج الوحدات السكنية والمرافق الخدمية

كما واصلت الوزارة تنفيذ برنامج الوحدات السكنية ضمن جهودها في توفير المساكن الملائمة للأسر المستحقة، حيث بلغت قيمة المشاريع المنفذة أكثر من ١٦ مليون ريال عُماني، شملت بناء ١١٨ وحدة سكنية وصيانة ٣٢ وحدة سكنية، إلى جانب إنشاء ٣ مساجد و٢ مجلس ومدرسة واحدة ومركز صحي واحد، في إطار منظومة عمرانية متكاملة تُراعي الاحتياجات الخدمية للمجتمع.

ومن بين أبرز هذه المشاريع، إنشاء ٣٥ وحدة سكنية للمتضررين من الحالة المدارية (شاهين) بتمويل من جمعية دار العطاء، بتكلفة إجمالية بلغت ١,٥ مليون ريال عُماني ونسبة إنجاز ١٠٠٪، مما يجسد تكامل الجهود الحكومية والمجتمعية في دعم الأسر المتضررة. كما يجري العمل على إنشاء مسجد في حيل الكفوف بنسبة إنجاز ١٤٪ وبكلفة تقارب ١٨٥ ألف ريال عُماني، دعمًا للبنية الخدمية في المناطق السكنية الجديدة.

مشاريع الأوامر السامية

وفي إطار المشاريع الممولة بالأوامر السامية الكريمة، تمضي الوزارة في تنفيذ مجموعة من المشاريع الحيوية، منها إنشاء ٤٥ وحدة سكنية مع مسجد ومجلس في قرية الرحبيات بولاية القابل بنسبة إنجاز ٤٣٪ وبتكلفة إجمالية ٢,٤ مليون ريال عُماني.

كما تم إسناد مشروع إنشاء ١٩ وحدة سكنية بقرية بواد في ولاية وادي بني خالد في يونيو ٢٠٢٥، بتكلفة إجمالية تبلغ ١,٣ مليون ريال عُماني، إلى جانب إنشاء ١٠ وحدات سكنية في مندع بجبل شمس بنسبة إنجاز ٥٥٪ وبتكلفة تصل إلى ٤٠٠ ألف ريال عُماني. وفي محافظة جنوب الشرقية، أنجزت الوزارة ٣٣٥ حالة تعويض للأسر المتضررة من الحالات المدارية في مناطق صباخ والجناه ومسلق وقلهات والقرى الجبلية والمناطق البعيدة، منها ٨٩ حالة بناء وحدات سكنية، و٢٤٥ حالة استلام مبالغ نقدية، وحالة واحدة شراء مسكن جاهز، بمتوسط دعم بلغ ٤٠ ألف ريال عُماني لكل حالة متضررة. كما تم اعتماد ٧٦ حالة بناء وحدات سكنية لأهالي منطقة الطحايم بولاية جعلان بني بوحسن، و١٨ حالة أخرى قيد الدراسة، ضمن برنامج التعويضات بنفس قيمة الدعم البالغة ٤٠ ألف ريال عُماني لكل أسرة، ما يعكس سرعة استجابة الحكومة لاحتياجات المواطنين المتضررين، وضمان استقرارهم المعيشي في أقرب وقت ممكن.

الوطن AL WATAN
صوت عُمان في الوطن العربي
يومية . سياسية . جامعة
تأسست عام ١٩٧١م
VOICE OF OMAN IN THE ARAB WORLD

اليوم الوطني لسلطنة عمان

THURSDAY 20 November 2025
الخميس ٢٩ من جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ . الموافق ٢٠ من نوفمبر ٢٠٢٥م .

«الإسكان والتخطيط العمراني» تعمل على ابتكار حلول عصرية تسهم في تحقيق الاستقرار الأسري

بناءً على توجيهات مجلس الوزراء، تنفذ الوزارة حاليًا مشاريع إسكانية وخدمية نوعية في عدد من الولايات، من أبرزها إنشاء ٢٠ وحدة سكنية وصيانة ٣٢ وحدة سكنية بجزر الحلانيات بنسبة إنجاز ٣١٪ وبتكلفة تتجاوز ٤,٤ مليون ريال عُماني.

كما يجري العمل على إنشاء ١٤ وحدة سكنية مع مسجد ومجلس في قرية فنس بولاية قريات بنسبة إنجاز ١٩,٨٪ وبتكلفة تقارب ١,٢ مليون ريال عُماني، إلى جانب إنشاء ٤٠ وحدة سكنية بمحافظة مسندم، منها ٢٠ وحدة في قرية كمزار بولاية خصب بنسبة إنجاز ٦٧٪ وبتكلفة إجمالية بلغت ١,٥ مليون ريال عُماني.

وتعكس هذه المشاريع حرص الحكومة على شمول مختلف المحافظات والولايات بالبرامج الإسكانية، بما يحقق التنمية المتوازنة في جميع ربوع الوطن.

خدمة مسكني جاهز

وفي سياق تطوير منظومة الإسكان الاجتماعي وتسريع وتيرة تمكين الأسر من الحصول على مساكنها، عملت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني على ابتكار حلول عصرية تسهم في تحقيق الاستقرار الأسري عبر إجراءات ميسّرة وخدمات رقمية متكاملة. ومن أبرز هذه الجهود إطلاق خدمة «مسكني جاهز»، والتي تعد خطوة نوعية لتقليص فترات الانتظار وتوفير وحدات سكنية جاهزة بمعايير عالية الجودة.

تأتي هذه الخدمة لتجسّد توجه الوزارة نحو تقديم حلول عملية تُراعي احتياجات الأسر وتختصر المسافة بين الاستحقاق والتمكين، حيث تتيح للمستفيدين اختيار مساكن جاهزة مطابقة لمعايير الإسكان الاجتماعي من خلال قنوات رقمية مبسّطة، مع ضمان استيفائها للمتطلبات الهندسية والفنية المعتمدة. كما تُسهم الخدمة في تفعيل الشراكة مع المطورين العقاريين والمقاولين والأفراد، مما يعزز التكامل بين القطاعين العام والخاص ويدعم سوق الإسكان الوطني بحلول مستدامة وواقعية.

برنامج الانتفاع بالأراضي الحكومية

يُعد برنامج الانتفاع بالأراضي الحكومية أحد أهم الأدوات التنموية التي تسهم في تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠، من خلال تعظيم الاستفادة من الأراضي، وتحويلها إلى فرص إنتاجية واستثمارية تولّد قيمة اقتصادية ومجتمعية عالية.

شهد هذا العام نشاطًا ملحوظًا في مجال الانتفاع بالأراضي الحكومية، حيث بلغ إجمالي العقود الموقّعة ٥٩٠ عقد انتفاع موزّعة على مختلف القطاعات التنموية. وقد تصدّر القطاع الزراعي قائمة الاستخدامات بـ ٣٧٥ عقدًا، فيما تم توقيع أكثر من ١٦٠ عقدًا تجاريًا، إلى جانب ٤٠ عقدًا صناعيًا، و١٠ عقود سكنية تجارية، بإجمالي رسوم محصّلة تجاوزت ٦ ملايين ريال عُماني.

ويعكس هذا النمو المتسارع في معدلات الانتفاع توسّع قاعدة المستفيدين، وارتفاع الوعي بقيمة الاستثمار الإنتاجي في الأراضي الحكومية، إلى جانب التحوّل التدريجي نحو الاستخدامات الاقتصادية التي تخلق فرص عمل وتدعم الأنشطة المحلية في المحافظات.

خدمات رقمية تعزز كفاءة الأداء الحكومي

وفي إطار التحول الرقمي واصلت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني تعزيز منظومة خدماتها الذكية بإطلاق الخدمة الذاتية لإصدار الملكيات الرقمية، التي تمكّن المستفيدين من إصدار ملكياتهم إلكترونيًا بشكل فوري دون الحاجة لمراجعة قاعات الخدمة، مما أسهم في تقليص مدة الإصدار بنسبة ٧٠٪ وتحقيق رضا متوقع يتجاوز ٩٥٪، مع إتاحة أكثر من ٣٠٠ موقع خدمي في مختلف المحافظات.

كما توّجت جهود الوزارة بفوز برنامج «اختار أرضك» بالمركز الأول في جائزة الحكومة الرقمية الخليجية ٢٠٢٥ عن فئة أفضل خدمة رقمية حكومية، في إنجاز يعكس ريادة السلطنة في التحول الرقمي، ويجسّد التزام الوزارة بتطوير خدمات مبتكرة تعزز كفاءة الأداء الحكومي، وتسهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

نمو متنامي في السوق العقاري

وفي جانب نمو القطاع العقاري، بلغت القيمة المتداولة للتصرفات العقارية في سلطنة عُمان أكثر من ٢,٣ مليار ريال عُماني بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥م، في مؤشر يعكس النمو المستمر في حركة السوق العقاري وثقة المستثمرين في بيئته التنظيمية المتطورة. كما بلغت الرسوم المحصّلة من التداولات العقارية أكثر من ٨٥,٨ مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسها، فيما سجّل القطاع العقاري مساهمة بلغت ٥٦٦,٩ مليون ريال عُماني، في الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥م، ليواصل القطاع دوره الحيوي كأحد روافد الاقتصاد الوطني ومحركات التنمية العمرانية المستدامة.

المراسيم السلطانية والقرارات الوزارية

شهد عام ٢٠٢٥ صدور حزمة من المراسيم السلطانية والقرارات الوزارية الداعمة لمسيرة التطوير العمراني وتنظيم القطاع العقاري، بما ينسجم مع أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ نحو تنمية متوازنة ومستدامة.

وقد شكّلت هذه المراسيم إطارًا تشريعيًا متكاملًا يعزز الحوكمة في القطاع، ويواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها السلطنة.

مرسوم سلطاني رقم (٢٠٢٥/٥٥) تقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تطوير رمال بوشر في محافظة مسقط

ويعد المشروع من المشاريع الاستراتيجية التي تُسهم في دعم النمو العمراني الحديث في العاصمة، وتُعزز من جاذبية القطاع العقاري والسياحي من خلال تطوير منطقة عمرانية متكاملة الخدمات ذات بعد استثماري وسكني وتجاري متطور.

المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٥/٧٩) بشأن إصدار قانون التنظيم العقاري

ويمثل القانون النقطة تحول في هيكلة القطاع العقاري بالسلطنة، حيث يشكل منظومة تشريعية موحدة تنظم جميع جوانب النشاط العقاري في إطار واحد متكامل، ويهدف القانون إلى تنظيم التطوير العقاري والبيع على الخارطة، وإدارة المرافق المشتركة، والوساطة، والتثمين، والعقوبات ذات الصلة، بما يضمن سوقًا آمنًا وشفافًا لجميع الأطراف.

قرار وزاري رقم (٢٠٢٥/٥٧٠): لائحة القيم والرسوم والأثمان

أصدرت الوزارة اللائحة المحدثة للقيم والرسوم والأثمان التي تحصلها وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، بما يعزز كفاءة التحصيل المالي، ويوحّد الإجراءات وفق نظام إلكتروني حديث، يضمن الشفافية وسهولة المتابعة للمستفيدين.

قرار وزاري رقم (٢٠٢٥/٨٥٣): استحداث دائرة حصر وتثمين الممتلكات

تم بموجب القرار استحداث تقسيم تنظيمي جديد بمسمى دائرة حصر وتثمين الممتلكات ضمن هيكل أمانة السجل العقاري، في خطوة تهدف إلى تطوير آليات تقييم الممتلكات وتعزيز جودة البيانات العقارية.

قرار وزاري رقم (٢٠٢٥/١١١٢): تعديل ضوابط تخطيط الأراضي الزراعية

ويأتي القرار في سياق الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين التنمية السكنية والحفاظ على الأراضي الزراعية، إذ يسمح ببناء وحدة سكنية أو أكثر في الأراضي الزراعية وفق ضوابط محددة، شريطة أن تكون الأرض مملوكة بسند رسمي، وألا تكون مروية بالأفلاج أو العيون الطبيعية، مع ضرورة توفر الطرق والخدمات الأساسية، والالتزام بالاشتراطات التخطيطية للمداخل والارتدادات المعتمدة من الوزارة.

دليل اشتراطات ومتطلبات البناء

وفي خطوة محورية نحو توحيد الممارسات الهندسية والانشائية، تم تدشين دليل اشتراطات ومتطلبات البناء في سلطنة عُمان، الذي يُعد مرجعًا وطنيًا شاملًا يجمع معايير السلامة والجودة في منظومة واحدة، ويأتي إصدار الدليل في إطار جهود الوزارة بالتعاون مع الشركاء في اللجنة الفنية الدائمة للدليل، لتطوير منظومة البناء والتشييد ورفع كفاءة البنية التنظيمية والفنية، بما يضمن الحد الأدنى المقبول من متطلبات السلامة، والصحة العامة، وجودة الحياة، استنادًا إلى الأسس العلمية والظروف الطبيعية والمعايير الهندسية المعتمدة، وبما يعزز توفير بيئة عمرانية آمنة ومستدامة وذات كفاءة اقتصادية عالية.

ويُعد دليل اشتراطات ومتطلبات البناء جزءًا من منظومة فنية متكاملة تضم ستة أدلة متخصصة تغطي مختلف الجوانب الإنشائية والبيئية والتقنية، تشمل: دليل البناء العام، ودليل المباني القائمة والتاريخية، ودليل كفاءة الطاقة والاستدامة، والدليل الميكانيكي، ودليل التمديدات الصحية وشبكات المياه، ودليل الصرف الصحي الخاص.

وتُسهم هذه الأدلة في رفع كفاءة التصميم والتنفيذ وتحقيق التوازن بين متطلبات السلامة والاستدامة والتكلفة الاقتصادية، بما يرسخ ثقافة البناء المسؤول ويعزز من جودة البيئة العمرانية في سلطنة عُمان.

«مبادرة المسكن الأول» خيارات أوسع للتملك

تجسيدًا للاهتمام السامي بالشباب والأسر العُمانية الناشئة، أطلقت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني «مبادرة المسكن الأول» كخطوة نوعية تواكب احتياجات الأسر وتفتح خيارات أوسع للتملك في مدينة السلطان هيثم بأسعار مدعومة.

وتستهدف المبادرة المستفيدين من الطلبات السكنية في مختلف المحافظات، وتتيح أيضًا لمن سبق استفادتهم من منح الأراضي الحكومية خيار استبدال الأرض بشقة جاهزة ضمن أحياء متكاملة الخدمات. وتمتاز المبادرة بمرونتها العالية، إذ تتيح للأسرة بعد خمس سنوات من السكن العودة مجددًا إلى منظومة الخيارات الإسكانية، بما يحقق التدرّج السكني من شقة صغيرة إلى وحدة أكبر تلائم نمو الأسرة. وتعد هذه المبادرة ترجمة عملية لحرص الوزارة على توفير حلول إسكانية مرنة وميسّرة تعزز الاستقرار الأسري وجودة الحياة في بيئة حضرية حديثة ومستدامة.

إصدار وتفعيل السياسات والمعايير التخطيطية

في إطار جهودها لتعزيز الحوكمة التخطيطية وتوحيد المعايير الوطنية في التنمية المكانية، عملت الوزارة على إصدار وتفعيل مجموعة من السياسات والمعايير التخطيطية الداعمة للتنمية المستدامة، حيث تم الانتهاء من إعداد الدليل الفني لسياسات منطقة الحجر الغربي، والدليل الفني لسياسات جبال ظفار بما يراعي الخصوصية البيئية والطبوغرافية لكل منطقة. كما أعدّت الوزارة دليل تقييم مرونة المحافظات في التصدي للأنواء المناخية لتعزيز جاهزية البنية المكانية في مواجهة التغيرات المناخية، إلى جانب إعداد الخرائط الوطنية لمسارات الأودية لضمان سلامة التخطيط العمراني وتوجيه التنمية بعيدًا عن مخاطر السيول، بما يسهم في بناء مدن أكثر أمانًا واستدامة.

الوطن AL WATAN
صوت عُمان في الوطن العربي
يومية . سياسية . جامعة
تأسست عام ١٩٧١م
VOICE OF OMAN IN THE ARAB WORLD

اليوم الوطني لسلطنة عمان

10

THURSDAY 20 November 2025

الخميس ٢٩ من جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ . الموافق ٢٠ من نوفمبر ٢٠٢٥م .

مجلس الدولة: منجزات تشريعية ورؤى وطنية متجددة في مسيرة البناء والعطاء احتفاءً باليوم الوطني

رئيس مجلس الدولة يؤكد: المجلس يجدد العزم على مواصلة العمل بإخلاص وكفاءة لترجمة تطلعات الوطن إلى مزيد من التقدم والازدهار وترسيخ المكانة العالية لسلطنة عمان بين الأمم

مسقط - «الوطن»:

يأتي الاحتفاء باليوم الوطني المجيد تجسيدًا لمسيرة عُمان المتجددة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - التي أرسى أسس الدولة الحديثة القائمة على المشاركة الفاعلة في صنع القرار، وترسيخ قيم العمل المؤسسي في خدمة الوطن والمواطن.

يُعَدُّ هذا العام استثنائيًا في احتفالات سلطنة عُمان باليوم الوطني، إذ يتزامن مع مرور (٢٨١) عامًا على تأسيس الدولة الحديثة تحت حكم أسرة آل سعيد، التي قادت مسيرة البناء والنهضة منذ عام ١٧٤٤م حتى يومنا هذا.

وتمثل هذه المناسبة فرصة للاعتزاز بما تحقق من منجزات وطنية وحضارية، ولتجديد الوفاء للقيادة الرشيدة التي تواصل مسيرة التنمية والازدهار بعزم وثبات، حفاظًا على إرثٍ عريقٍ ومُستقبلٍ واعدٍ لعُمانَ وأبنائها.

وفي هذا الإطار، يواصل مجلس الدولة أداء دوره الوطني الراسخ، مستمدًّا رؤيته من النهج السديد لجلالته، ومواكبًا لمسيرة البناء والتنمية التي تشهدها البلاد في مختلف المجالات.

لقد كانت وما زالت مسيرة المجلس حافلة بالعطاء والمبادرات التي تعكس عمق الشراكة بين القيادة الحكيمة ومؤسسات الدولة، حيث عمل المجلس على تطوير منظومة العمل التشريعي، وتعزيز المشاركة المجتمعية في صناعة السياسات العامة، بما يدعم تنفيذ الخطط الوطنية الطموحة ويواكب مستهدفات «رؤية عُمان ٢٠٤٠».

ويواصل المجلس، في ظل القيادة الرشيدة لجلالة السُّلطان المعظم، التزامه بالاضطلاع بمسؤولياته الوطنية، مجددًا العزم على مواصلة العمل بإخلاص وكفاءة، لترجمة تطلعات الوطن في مزيدٍ من التقدم والازدهار، وترسيخ المكانة العالية لسلطنةً عمان بين الأمم.

جهود وإنجازات

افتتح مجلس الدولة دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة بعقد أولى جلساته في ٩ نوفمبر ٢٠٢٥م، إيذانًا ببدء أعمال هذا الدور من الفترة الحالية.

ويأتي افتتاح المجلس لدور الانعقاد الجديد استكمالًا لمسيرة العمل الوطني التي تجسدت في منجزاته خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفترة الثامنة، حيث واصل المجلس جهوده في دراسة الموضوعات وتعزيز الشراكة المؤسسية بما يسهم في دعم مسيرة التنمية الشاملة.

وقد ناقش مجلس الدولة خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفترة الثامنة، وعلى مدار (٨) جلسات عقدها المجلس في هذا الدور، (١٤) مشروع قانون شملت قطاعات حيوية متعددة في الدولة.

حيث تنوَّعت هذه المشروعات لتشمل: مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥م، ومشروعات قوانين «المعاملات الإلكترونية»، و«الصحة العامة»، و«القانون المالي»، و«تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية»، و«المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة»، و«الضريبة على دخل الأفراد»، و«مكافحة الاتجار بالبشر»، و«التنظيم العقاري»، و«تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات»، و«تحصيل مستحقات الدولة»، و«حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، و«تعديل بعض أحكام قانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السُّلطاني رقم (٩٧/٤٧)»، إضافةً إلى مشروع قانون «السجل العقاري»، و«مشروع قانون مؤسسات المجتمع المدني».

جاءت مناقشات مجلس الدولة لمشروعات القوانين ضمن اختصاصاته التشريعية في النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان، وذلك في إطار حرصه على دراسة الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية لكل مشروع قانون على نحو يضمن اتساقها مع أحكام التشريعات النافذة وتوجهات السياسة العامة للدولة، وبما يحقق الصالح العام ويعزز كفاءة المنظومة التشريعية.

وقد اضطلعت لجان المجلس المتخصصة، بالتعاون مع الأعضاء، بدراسة تلك المشروعات دراسة مستفيضة شملت مراجعة موادها وبنودها وتحليل آثارها التشريعية والتنظيمية، مع تقديم المقترحات والملاحظات الكفيلة برفع جودة الصياغة القانونية وتجويد التشريعات، تأكيدًا لنهج المجلس في دعم الحوكمة المؤسسية وتعزيز الإطار التشريعي الداعم لمسيرة التنمية الوطنية.

واستنادًا إلى أحكام المادة (٤٩) من قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم السُّلطاني رقم (٢٠٢١/٧)، عقد مجلس الدولة خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفترة الثامنة جلستين مشتركتين مع مجلس الشورى، تمّ خلالهما مناقشة أحد عشر (١١) مشروع قانون، وذلك في سياق ممارسة المجلسين لاختصاصاتهما التشريعية المنصوص عليها، وتأكيدًا لنهج التنسيق والتكامل بين غرفتي مجلس عُمان في تطوير البنية القانونية للدولة وتحديثها بما يتوافق مع متطلبات التطور المؤسسي والتنموي.

وقد تم خلال هاتين الجلستين التوصل إلى صيغ توافقية بشأن عدد من مشروعات القوانين محل النقاش، تمهيدًا لرفعها وفق الإجراءات المقررة، بما يعكس روح الشراكة المؤسسية والتكامل في العمل التشريعي بين مجلسي الدولة والشورى.

وبعد أن استكمل مجلس الدولة دراسة مشروعات القوانين المحالة إليه وفق الإجراءات التشريعية المعتمدة، رفع المجلس مرئياته وتوصياته حول تلك المشروعات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - تأكيدًا لنهج الشراكة في العملية التشريعية، وترسيخًا لدور المجلس في الإسهام بصياغة التشريعات الداعمة لمسيرة التنمية الوطنية الشاملة.

ويجسد هذا الإجراء حرص المجلس على ممارسة اختصاصاته التشريعية وفق أعلى معايير الكفاءة والالتزام، من خلال دراسة متعمقة ومراجعة دقيقة تضمن سلامة الصياغة القانونية وتوافقها مع النظام الأساسي للدولة والسياسات العامة.

وقد تُوِّجت هذه الجهود بصدور مراسيم سلطانية سامية بشأن عشرة (١٠) من مشروعات القوانين التي ناقشها المجلس خلال هذا الدور، في دلالة واضحة على سرعة التفاعل مع المخرجات التشريعيةً وفاعلية منظومة العمل المؤسسي في رفع مشروعات القوانين بصيغتها النهائية للمقام السامي - حفظه الله ورعاه - بما يعزز الإطار القانوني للدولة ويخدم مصالح الوطن والمواطن.

أنشطة مكتب المجلس.

اللجان الدائمة والفرعية والخاصة

عقد مكتب مجلس الدولة خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفترة الثامنة ثمانية (٨) اجتماعات، جاءت ضمن نهجه المؤسسي في متابعة تنفيذ خطط عمل المجلس، وضمان كفاءة الأداء التشريعي والإداري والفني. وقد تناولت اجتماعات المكتب طيفًا واسعًا من الموضوعات ذات الصلة باختصاصات المجلس، حيث بلغ عدد البنود المعروضة على جدول أعماله نحو خمسة وسبعين (٧٥) موضوعًا شملت تقارير اللجان الدائمة، وردود مجلس الوزراء حول الموضوعات المحالة من المجلس، إلى جانب مقترحات الأعضاء المكرمين بشأن المشاركات الخارجية، فضلًا عن الرسائل الواردة من أجهزة المجلس المختلفة والمتصلة بشؤونه التنظيمية.

وفي ضوء ما طُرح من موضوعات ومداولات، اتخذ المكتب ثمانيةً وخمسين (٥٨) قرارًا هدفت إلى تعزيز كفاءة العمل المؤسسي للمجلس، ورفع مستوى التنسيق بين لجانه وأجهزته المختلفة.

كما عقد المكتب خلال هذا الدور أربع (٤) استضافات تناولت موضوعات متنوعة تتصل بتطوير أدوات العمل التشريعي، ودعم الدور والتشريعي للمجلس بما يواكب متطلبات المرحلة الوطنية الراهنة.

وانطلاقًا من مسؤوليات مكتب المجلس في متابعة القضايا الوطنية ذات البُعد الاقتصادي والاجتماعي، ودعم الجهود الرامية إلى تطوير السياسات العامة، شكّل المكتب خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفترة الثامنة لجنتين خاصتين لدراسة عدد من الموضوعات ذات الأولوية، وذلك على النحو الآتي:

اللجنة الخاصة لدراسة «تحليل بيئة الأعمال في سلطنة عُمان: خطوات عملية لتعزيز ريادة الأعمال»، التي أُنيط بها تحليل واقع بيئة الأعمال في سلطنة عُمان، واستعراض التحديات والفرص الكفيلة بتطويرها، واقتراح الإجراءات العملية لتعزيز ريادة الأعمال وتمكين روادها، دعمًا لسياسات التنويع الاقتصادي وتحفيز الاستثمار.

واللجنة الخاصة لدراسة «التركيبة السكانية وأثرها على مستقبل التنمية في سلطنة عُمان»، التي هدفت إلى بحث واقع التركيبة السكانية وتحليل انعكاساتها على مسارات التنمية المستدامة، وصولًا إلى وضع مقترحات عملية لتحقق التوازن الديموغرافي وتعزز كفاءة الخطط التنموية بما يتوافق مع الرؤية المستقبلية لسلطنة عمان.

وإعمالًا لأحكام المادة (٧٧) من قانون مجلس عُمان، وفي إطار التعاون البنّاء والتنسيق المستمر بين مؤسسات الدولة، عقد مجلس الوزراء الموقر اجتماعًا مشتركًا مع مكتب المجلس، جرى خلاله تبادل وجهات النظر حول الموضوعات ذات الاهتمام الوطني، واستعراض مجالات التعاون القائم بين الجانبين، بما يسهم في تكامل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف التنموية وتعزيز فاعلية العمل المؤسسي في الدولة.

تُعَد اللجان الدائمة والفرعية والخاصة الركيزة الأساسية في البناء التشريعي لمجلس الدولة، إذ تمثل الأداة الفنية المتخصصة لدراسة الموضوعات المحالة والتعمق في الجوانب التشريعية والتنموية المختلفة.

مجلس الدولة.. دور محوري في الدبلوماسية التشريعية والتنمية الوطنية

تعزيز الحضور التشريعي:

يولي مجلس الدولة أهمية استراتيجية لتعزيز حضوره في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، مؤمنًا بأن الدبلوماسية البرلمانية تمثل رافدًا أساسيًّا للعمل الوطني الخارجي، وتسهم في بناء جسور التعاون والحوار مع مختلف الدول والمنظمات الدولية.

مشاركة فعّالة في المحافل الإقليمية والدولية:

شارك المجلس خلال الفترة الماضية في اجتماعات ومؤتمرات بارزة، شملت المجالس التشريعية الخليجية، والبرلمان العربي، واتحاد مجالس منظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب لقاءات مع برلمانات دول الجوار والمنظمات الإقليمية. وقدمت وفود المجلس مداخلات نوعية عكست السياسات الوطنية لسلطنة عُمان، مؤكدًا الالتزام بالحوار، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الدولي.

بناء الشراكات وتعزيز التعاون الدولي:

أسهمت هذه المشاركات في تعزيز مكانة المجلس على الساحة الدولية، وتوطيد العلاقات التشريعية والدبلوماسية مع المجالس المماثلة في الدول الشقيقة والصديقة. ويواصل المجلس توسيع نطاق حضوره الإقليمي والدولي من خلال شراكات استراتيجية ومساهمات فعّالة في صياغة مواقف مشتركة تجاه القضايا الإقليمية والدولية، بما يعزز دوره في دعم السياسة الخارجية العُمانية وترسيخ مبادئ السلام والتنمية المستدامة.

إشراف ومتابعة داخلية للجهات الحكومية

على الصعيد المحلي، يستضيف المجلس بشكل دوري أصحاب المعالي الوزراء والمسؤولين التنفيذيين، لتقديم عروض تفصيلية حول إنجازات مؤسساتهم، معدلات تنفيذ المشاريع، والتحديات المرتبطة بالسياسات العامة والخطط الوطنية. وتتيح هذه اللقاءات لأعضاء المجلس الإحاطة الدقيقة بالآليّات التنفيذية، وتبادل وجهات النظر، وطرح الملاحظات البنّاءة لتعزيز الكفاءة المؤسسية وتحقيق التنمية المستدامة.

اللقاءات الرسمية والدبلوماسية

استقبل معالي الشيخ عبدالملك بن عبدالله الخليلي رئيس المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثاني عددًا من الوفود الرسمية والدبلوماسية، وقد ركزت اللقاءات على تعزيز التعاون التشريعي، تبادل الخبرات، واستعراض أفضل الممارسات التشريعية، بما يسهم في توطيد العلاقات الثنائية ودعم جهود السلام والتنمية.

المجلس منصة للتطوير والتكامل

تمثل هذه الأنشطة منصة فعّالة لتعزيز الشراكة الوطنية والتكامل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، وتأكيد التزام المجلس بتطوير الأداء التشريعي، ودعم اتخاذ القرار، بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ وأهدافها في الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

وفي الختام يقوم مجلس الدولة بدوره الحيوي كمرجعية تشريعية، تسهم في صياغة السياسات العامة، وتعزز الحوكمة الرشيدة، وتدعم التنمية المستدامة في سلطنة عُمان.

وقد أكدت فعاليات المجلس الداخلية والخارجية، بما في ذلك الاجتماعات الرسمية، اللجان المتخصصة، والمشاركات الدولية، التزام المجلس بمتابعة تنفيذ الخطط الوطنية، وتطوير الأداء التشريعي، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي.

ويستمر المجلس في تبني نهج تشاركي يقوم على الحوار البنّاء والشراكة المؤسسية، مما يعكس دعمه لتعزيز التنمية الشاملة، وتقديم الإسهام الأمثل في مسيرة الدولة نحو تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠، وترسيخ مكانة سلطنة عمان كمثال رائد في مجال التعاون الدولي، والسلام، والازدهار المستدام.

مجلس الشورى نهج واضح وممارسات تشريعية تدعم التطلعات الوطنية في مختلف المجالات

■ مسيرة الشورى تمضي بأسس راسخة لترجمة مسؤولية المجلس كشريك في دعم مسيرة التنمية الشاملة

■ النصف الأول من الفترة العاشرة شهد حراكا تشريعيا بواقع «٤٧» عملا منجزا في التشريع و٤٦٦ أداة مفعلة في متابعة القضايا والملفات الوطنية

مسقط . «الوطن»:

تزامنًا مع احتفالات سلطنة عُمان بيومها الوطني المجيد الذي يوافق العشرين من نوفمبر، يقف مجلس الشورى على مسيرة ممتدة وشامخة من العمل الوطني، ماضيًا بخطى ثابته في مواصلة عطائه وسط رصيد من العمل الشوري، وتجربة خاصة في تدرجها وانسجامها مع مختلف التحولات والتطورات لتقف اليوم بعد مرور (٥٥) عامًا من عمر النهضة الخالدة، ونهضة عُمان المتجددة بأدوار حقيقية وفاعلة في صنع القرار الوطني، ودفع عجلة التنمية الشاملة عبر ممارسة تشريعية واضحة، وسعي دؤوب في تحقيق متطلبات المشاركة المجتمعية، وتكاملية في العَمل بين المجلس والحكومة من أجل ترجمة أهداف رؤية «عمان ٢٠٤٠»، ومتابعة منهجية عمل الخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م) ومتطلبات تحقيقهما، برؤية تستمد نهجها القويم من التجربة الناضجة المدعومة بالأنظمة والقوانين بما يلبّي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين في تأكيد واضح على أهمية الأدوار الفاعلة لمجلس الشورى في تحقيق الغايات الوطنية التي تتوافق مع الرؤية الحكمية والتوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المعظم . حفظه الله ورعاه ..

أدوار تشريعية ومتابعة لمختلف القضايا والملفات الوطنية

وفي إطار تعزيز البنية التشريعية لسلطنة عُمان بما يدعم تحقيق الأهداف التنموية ويدعم الاقتصاد الوطني ويعزز تنفيذ البرامج والخطط الاستراتيجية، شهد النصف الأول من الفترة العاشرة للمجلس خلال دوري الانعقاد الأول والثاني إنجاز (٤٧) عملًا تشريعيًا تجسدت في مراجعة مشروعات القوانين والاتفاقيات واقتراح مشروعات قوانين وتعديلها، ناقشها خلال (٢٦) جلسة اعتيادية، بالإضافة إلى مناقشة (٨) بيانات وزارية لوزراء الخدمات في مختلف القطاعات، وجلسات مناقشة خصصت لمتابعة قضايا التعليم، وسوق العمل، ومبادرات التوظيف.

وفي إطار المتابعة، جسد المجلس نموذجًا يحتذى في متابعة العمل الوطني بوعي ومسؤولية، حيث بلغ عدد أدوات المتابعة خلال دوري الانعقاد الأول والثاني (٤٦٦) أداة، وفي ذات الهدف شكل المجلس عددًا من فرق العمل التي عكفت على دراسة جملة من الملفات تمثلت في، ملف الباحثين عن العمل، وتوسيع منافع منظومة الحماية الاجتماعية، وملف الاقتصاد الرقمي، كما أنجزت اللجان الدائمة بالمجلس أكثر من (٢٢٠) موضوعًا في مختلف القطاعات خلال أكثر من (٢٢٥) اجتماعًا.

شراكة وتوافق في العمل الوطني

حرص مجلس الشورى على تحقيق التكامل والعمل الوطني المشترك مع مؤسسات الدولة الأخرى في كافة المجالات بما يعزز مسيرة العمل التنموي في سلطنة عمان؛ وترجمة لما نص عليه النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عمان في هذا الجانب، وتجسدت تلك الشراكة والتكامل في اللقاءات والاجتماعات المشتركة بين مكتب مجلس الشورى ومجلس الوزراء، التي بلغت خلال النصف الأول من الفترة العاشرة (٣) لقاءات واجتماعات عكست التنسيق المستمر بين مجلس الوزراء ومجلس عمان بهدف تحقيق الأهداف المشتركة، والتعاون المنشود في تنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية في كل ما يهم المصلحة العليا للوطن، والتأكيد على ضرورة تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجلس، وأهمية تضافر كافة الجهود الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة.

كما عزّز المجلس دوره التشريعي في إطار مجلس عُمان من خلال التوافق والشراكة في العمل الوطني مع مجلس الدولة ترجمة لما نص عليه قانون مجلس عمان (٢٠٢١/٧) في ممارسة صلاحيات واختصاصات المجلسين عبر تنسيق مستمر بين مكتبي المجلسين ولجانهما، واللجان التنسيقية، هذا إضافة إلى الجلسات المشتركة بينهما بشأن مواد الاختلاف في مشروعات القوانين المعروضة عليهما؛ حيث شهد نصف الفترة الأولى خلال دوري الانعقاد الأول والثاني من الفترة الحالية العاشرة عددًا من الاجتماعات المشتركة بين المجلسين لمناقشة المواد محل الاختلاف على عدد من مشروعات القوانين، و(٣) جلسات مشتركة توافق خلالها المجلسان على إقرار(١٤) من مشروعات القوانين المحالة من الحكومة، والتي صدر منها (١٣) قانونًا بمراسيم سلطانية سامية تمثلت في، «قانون الاتجار بالأحياء الفطرية» و«قانون حماية الودائع المصرفية، و«قانون الإعلام»، «قانون المعاملات الإلكترونية»، و«قانون الصحة العامة»، و«قانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية»، و«القانون المالي»، و«قانون الضريبة على دخل الأفراد»، «قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة»، هذا بالإضافة إلى «قانون مكافحة الاتجار بالبشر» و«قانون تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات» و«قانون التنظيم العقاري»، و«قانون تحصيل مستحقات الدولة، و«قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، بما يعكس مسار تلك الشراكة وأهدافها.

الدبلوماسية البرلمانية

عزز مجلس الشورى حضوره الإقليمي والدولي من خلال الدبلوماسية البرلمانية التي تجسدت في (٦٧) مشاركة لأعمال المجالس التشريعية الخليجية والاتحادات البرلمانية العربية والدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة، ناقلًا إلى العالم صوت سلطنة عُمان وحكمتها الراسخة ومواقفها المعتدلة الداعية إلى الحوار والسلام والتعاون بين الشعوب، كما حرص خلالها على دعم مجالات التعاون في مختلف المجالات لا سيما في المجال التشريعي، الأمر الذي جسد خصوصية الدبلوماسية العُمانية القائمة على الاحترام المتبادل والتفاهم، ومشاركة فاعلة في صياغة المواقف الدولية التي تدعم قضايا التنمية والاستقرار في المنطقة والعالم أجمع.

مواكبة الرؤى والخطط المستقبلية

يتابع مجلس الشورى الرؤى والخطط المستقبلية لسلطنة عُمان بعناية وحرص واضح من خلال دراستها وتقييمها وإبداء الراي حولها الأمر الذي يعزز من مشاركته في صنع القرار الوطني ورسم تلك الرؤى؛ حيث يعمل على دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة بشكل سنوي، كما يراجع مشروعات خطط التنمية الخمسية حيث؛ يقيم الآن مستوى الإنجاز المتحقق في خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١- ٢٠٢٥)، ويضع المقترحات بشأن مشروع خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) مؤكدًا حرصه على مواكبتها لمستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠» والعمل على ترجمة أهدافها من خلال ما يقدمه من أعمال وبرامج وخطط داعمة.

كما يعمل المجلس وفق قطاعاته المختلفة على مواكبة أهداف الرؤية، وتسير خطط عمل اللجان الدائمة في قطاع التشريع والقانون، وقطاع الاقتصاد والتنمية، وقطاع التعليم والشباب والثقافة، وقطاع الخدمات العامة، على تحقيق تلك الأولويات عبر المشاركة الفاعلة في منظومة التشريع من خلال ما أتيح للمجلس من صلاحيات حددها قانون مجلس عمان، وما منحه ذلك القانون من أدوار في متابعة المجلس لمختلف القضايا والملفات الوطنية لمواكبة أهداف الرؤية تحقيقا للصالح العام.

تعزيز الوعي والتواصل والشراكة المجتمعية

يحرص مجلس الشورى على تعزيز نهج الشراكة كونها جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأدوار الوطنية بمنهجية وآليات واضحة تعزز من ثقافة المجتمع وترفدهم بكل المستجدات المرتبطة بأدوار المجلس وإنجازاته في مختلف القطاعات؛ بما يعكس مستوى تعاطيه مع مختلف القضايا الوطنية بنشر إعلامي متواصل، وتحديث لمحتواه الإعلامي إدراكًا منه بمسؤولية نشر المعلومات الآنية ودورها في تعزيز ذلك التواصل المجتمعي مع المواطنين، ويستقطب المجلس الباحثين والمهتمين بتوثيق مسيرة الشورى العمانية في كتاباتهم واصداراتهم وتقديم الدعم المعرفي لهم، كما يهتم بربط النشء بتلك المسيرة وتاريخها ومستجداتها من خلال توفير برامج الزيارة لطلبة المدارس والجامعات، هذا إضافة على حضوره في مختلف المناسبات والاحداث الثقافية التي تشهد مشاركة مجتمعية مباشرة، والاقتراب من فئات المجتمع المختلف بطرح قضاياهم عبر لجان المجلس كل حسب اختصاصه ومناقشة القضايا التي يمكن بحث حلولها مع الجهات ذات الصلة، ويشكل اللقاء الإعلامي السنوي للمجلس مساحة لتأكيد التواصل مع وسائل الإعلام، هذا إضافة إلى دعوة وسائل الإعلام والمهتمين من أفراد المجتمع لحضور جلسات المجلس العامة، وجلسات مناقشة البيانات الوزارية.

وفي هذه المناسبة الوطنية الغالية، يرفع مجلس الشورى أسمى عبارات التهاني إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المعظم . حفظه الله ورعاه ، وإلى الشَّعب العُماني الأبي، مجددًا العهد على المضي قدمًا في أداء رسالته الوطنية بكل إخلاص واقتدار، ومواصلة العمل من أجل رفعة سلطنة عُمان وازدهارها، مجسدًا أسمى معاني التلاحم الوطني، ومؤكدًا أن مسيرة الشورى العمانية ستظل إحدى الدعائم الراسخة لمسيرة الدولة الحديثة، وعنوانًا للمشاركة الواعية والفكر المتجدد والعطاء المتواصل.

المتحدة للتمويل
United Finance
أنجز المزيد
واتس آب ٩٢٦٦ ٧٧٧٣
اتصل بالرقم المجاني ٨٠٠٠ ٨٣٢٢

حراك تشريعي ناجز خلال الفترة العاشرة لـ«١٤» مشروعا لقوانين توافق عليها مجلس عُمان صدر منها ١٣ قانونا بمراسيم سلطانية سامية

القضاء العماني.. عدالة ناجزة مرتكزة على الابتكار والتحول الرقمي

مسقط - «الوطن»:

تشهد سلطنة عُمان نقلة نوعية في تطوير منظومتها القضائية والتشريعية، تعكس الرؤية السديدة للقيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم في بناء دولة المؤسسات والقانون، وترسيخ مبادئ العدالة والنزاهة، وتعزيز سيادة القانون كأحد الركائز الأساسية لتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠.

فالقضاء العُماني اليوم يمضي بثبات نحو ترسيخ عدالة متطورة تعتمد على الكفاءة، وسرعة الفصل، وتبسيط الإجراءات، بما يواكب متطلبات التنمية الوطنية والتحولات الاقتصادية العالمية.

محكمة متخصصة للاستثمار والتجارة

إن إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة كأول محكمة متخصصة في القضايا الاستثمارية والتجارية، وانطلاق أعمالها مع بدء العام القضائي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ يمثل خطوة إستراتيجية مهمة للمنظومة القضائية العُمانية، ويعكس مدى التزام سلطنة عمان بتطوير منظومتها القضائية في ظل إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تسعى إلى تعزيز أولوية التشريع والقضاء والرقابة والتي تستهدف بناء منظومة عدلية وقضائية متطورة ومرنة تضمن الحيدة والنزاهة وتوحّد الرقابة وتختصر الإجراءات، وتسهل الوصول إلى التقاضي، وتحقق العدالة الناجزة، وأن وجود قضاء متخصص في الدعاوى الاستثمارية والتجارية من شأنه يعزز إحدى الضمانات الرئيسة للمستثمرين والتي لا تنفصل أو تتجزأ عن الضمانات الأخرى كالتشريعات والقوانين المنظمة والمحفزة للاستثمار، وتحسين مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وغيرها، فيضمن المستثمر أو التاجر أن ينظر دعواه قاض متخصص يحقق دقة الأحكام القضائيةً، الأمر الذي يعزز الثقة في النظام القضائي العماني، علاوة على ذلك أن وجود جهة قضائية متخصصة يعكس طمأنينة للمستثمرين والمتقاضين في الأداء القضائي، ويضمن حماية حقوق المستثمرين والتجار ويحد من كثرة النزاعات المتفرعة عن النزاعات، بما يسهم في استقرار السوق وتحسين مناخ الأعمال في سلطنة عمان، فضلا بأن الدعاوى الاستثمارية والتجارية لها طابع خاص تتميز عن غيرها من الدعاوى، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاستثمار ذاته والأطراف والقوانين والتشريعات المتفرعة، ناهيك قد تشمل أطراف النزاع شركات متعددة الجنسيات، أو حكومات، أو مستثمرين أفراد، أو مبالغ مالية كبيرة، أو عقودًا معقدة، بما يتطلب فهماً عميقاً للدعوى للفصل بحكم بات في مدة قصيرة حتى لا تلحق المستثمرين أو التجار أو الشركات بتأخر صدور الحكم في الدعاوى المنظورة أولا ثم تنفيذها ثانيًا آثارٌ يصعب عليهم تداركها.

تحول رقمي شامل في قطاع العدالة

ساهمت جهود التحول الرقمي بالمجلس الأعلى للقضاء في رفع كفاءة العمل وتسهيل وصول المتقاضين للعدالة وتعزيز الابتكار بالخدمات القضائية، حيث أطلق المجلس البوابة الإلكترونية «قضاء» لتقديم الخدمات القضائية والعدلية وتتميز المنصة بطابع سهل يمكن للأفراد والباحثين القانونيين والمحامين قيد الدعاوى ومتابعة إجراءات الدعوى ومواعيد الجلسات، ومتابعة تنفيذ الأحكام، وتتضمن البوابة تقنية الاتصال المرئي لخدمات الكاتب بالعدل التي تمكن الاستفادة من خدمات الكاتب بالعدل دون الحاجة للحضور إلى مقار الكاتب بالعدل عن طريق الاتصال المرئي للتأكد من صاحب العلاقة وأهليته، وتتميز بوابة قضاء بالتكامل مع عدد من بيانات الجهات ذات العلاقة منها على سبيل المثال شرطة عمان السلطانية ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني ووزارة العمل، ووزارة التجارة والصناعة لتسهيل عملية تنفيذ الأحكام. كما دشن المجلس خدمة دفع مُستحقات تنفيذ الأحكام القضائية عبر أجهزة وتطبيقات الدفع الإلكترونية، وإتاحة رفع وإلغاء أوامر الحجز تلقائيًا عند دفع تلك المُستحقات.

ودشن المجلس في الآونة الأخيرة مكتبة قضائية رقمية متخصصة تم ربطها مع مصادر المعرفة في سلطنة عمان وخارجها لتكون مرجعًا علميا قانونيًا ذي ثقة عالية في المعلومات تخدم القضاة والقانونيين وطلاب القانون والباحثين وغيرهم في العمل القانوني وأغراض البحث العلمي، وتهدف المكتبة الرقمية القضائية إلى تمكين القضاة والباحثين القانونيين من الوصول الذكي والسريع إلى الأحكام القضائية والمراجع العدلية وترسيخ بيئة قضائية قائمة على المعرفة، وتدعم بناء قدرات القضاة والمهنيين في المجال القانوني عبر أدوات ذكية متطورة، وتقدم المكتبة منصة إلكترونية متقدمة تشمل محرك بحث ذكي يتيح للمستخدمين الوصول إلى الأحكام والسوابق القضائية بدقة ومرونة، وقاعدة بيانات متكاملة تضم كافة الأحكام الصادرة عن المحاكم يتم تحديثها بشكل مستمر، وخدمة الاطلاع على السوابق القضائية لتحسين جودة العمل القضائي ودعم اتخاذ القرار وكذلك التوسع في إصدارات المكتب الفني القضائي بمختلف أنواعها كالشروحات والتعقيبات والمبادئ القانونية، وتمكن من التكامل مع مكتبات قانونية أخرى محلية ودولية، لتوفير مصادر مرجعية موسعة.

توظيف الذكاء الاصطناعي

يجري العمل حالياً على بناء منظومة قضائية ذكية تشمل عمل جلسات الدعوى عن بعد في بيئة تقنية عالية الأمان وتسهم هذه التقنية المدعومة بالذكاء الاصطناعي على مساعدة القضاة في توثيق محاضر الجلسات والتنبؤ بالأحكام القضائية وتسريع الصياغة الأولية للأحكام وتلخيص القضايا، كما أنها التي تساعد المتقاضيين على تخفيف أعباء التنقل وتقليل الجهد والزمن والكلفة المالية والترافع في أي مكان، ويعمل المجلس حاليا على تبنى التقنيات الناشئة لتطوير المرفق القضائي كتفعيل تقنية «البلوك تشين» لتعزيز موثوقية الأدلة الرقمية وإنشاء سجل قضائي آمن وشفاف، ويجري العمل على توظيف الواقع الافتراضي في إجراءات المحاكم، وتطوير نماذج لغوية قضائية متخصصة، تمثل الجيل القادم من المساعدين الأذكياء القادرين على توفير مساعدة قضائية متخصصة، والتدقيق الذكي للمذكرات القانونية، ودعم تطبيقات خدمة الجمهور، كل ذلك بهدف الارتقاء بكفاءة العمل القضائي وتكريس العدالة الناجزة. وتأتي هذه الجهود أيضاً لتصب مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي تعزز من مكانة سلطنة عُمان كوجهة رائدة للعدالة والاستثمار.

رؤية وطنية لعدالة راسخة

يمضي المجلس الأعلى للقضاء في تنفيذ خطته الاستراتيجية بعيدة المدى (٢٠٢٤-٢٠٤٠)، الهادفة إلى ترسيخ منظومة قضائية عمانية حديثة تُجسّد الثقة محليًا ودوليًا. وترتكز الخطة على تحديث التشريعات المرتبطة بعمل القضاء، والتوسع في مجالات القضاء المتخصص والبديل، بما يشمل التحكيم، ولجان التوفيق والمصالحة، ولجان المنازعات الإيجارية والعمالية، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وفي إطار تعزيز كفاءة منظومة العدالة، يواصل المجلس تطوير أعمال الخبرة القضائية، ومكتب تهيئة الدعوى لتسريع الفصل في المنازعات، إلى جانب الارتقاء بالبنية الأساسية للمحاكم وفق أعلى المعايير الفنية والتقنية، ورفدها بكفاءات وطنية مؤهلة. كما يحظى التدريب المتخصص للقضاة وأعوانهم، داخل السلطنة وخارجها، أولوية قصوى لضمان جودة الأداء وتسريع وتيرة العمل القضائي.

وفي سياق تعزيز منظومة القضاء البديل، صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٥/١٢) القاضي بإنشاء لجنة الفصل في المنازعات الإيجارية، لتكون الجهة المختصة بالنظر في هذه المنازعات اعتبارًا من ٧ يوليو ٢٠٢٥، برئاسة قاض وبديلاً عن المحاكم، بما يسهم في تسريع الفصل وتقليل حجم الدعاوى الواردة إلى المحاكم.

وعلى مستوى مشاريع البنية الأساسية، طرح المجلس خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ عددًا من المناقصات تتضمن إنشاء وتصميم مجمعات محاكم جديدة وتحديث المرافق القائمة، بما يتوافق مع الرؤية المستقبلية للمجلس في تطوير بيئة العمل القضائي.

وتعكس هذه المنجزات التزام السلطنة ببناء منظومة قضائية متقدمة تواكب المتغيرات العالمية، وتعزز الثقة في بيئة الأعمال، وترسخ قيم الشفافية والنزاهة، بما يسهم في تحقيق العدالة الناجزة. وتمضي سلطنة عُمان بثبات نحو مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، لتكون نموذجًا رائدًا في سيادة القانون والعدالة الحديثة والتنمية المستدامة.

الوطن AL WATAN
صوت عُمان في الوطن العربي
يومية، سياسية، جامعة
تأسست عام ١٩٧١م
VOICE OF OMAN IN THE ARAB WORLD

اليوم الوطني لسلطنة عمان

13

THURSDAY 20 November 2025

الخميس ٢٩ من جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ. الموافق ٢٠ من نوفمبر ٢٠٢٥م .

التعليم العالي.. دور محوري في إعداد الكفاءات المؤهلة علميا ومهنيا للإسهام في مسيرة التنمية المستدامة

مسقط . «الوطن»:

يُعَد التعليم العالي إحدى الركائز الأساسية لتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الوطنية؛ لما له من دور محوري في إعداد الكفاءات المؤهلة علميًا ومهنيًا القادرة على الإسهام في مسيرة التنمية المستدامة.

ومع ما يشهده العالم من تطورات معرفية وتكنولوجية متسارعة، تبرز أهمية مواصلة تطوير منظومة التعليم العالي لتواكب متطلبات العصر وتدعم أولويات التنمية الوطنية.

ومنذ تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار عام ١٩٩٤م، حرصت على الارتقاء بمستوى التعليم العالي في السلطنة من خلال توسيع مؤسساته الحكومية والخاصة وتنوع برامجه الأكاديمية، بما يسهم في تزويد سوق العمل بالكفاءات الوطنية المؤهلة في مختلف المجالات.

وخلال السنوات الخمس الماضية، تم ترخيص أكثر من (٣٠٠) برنامج أكاديمي بمؤسسات التعليم العالي الخاصة في مختلف التخصصات والمجالات المعرفية، بما في ذلك البرامج المرتبطة بالتقنيات الحديثة ومهارات المستقبل، وذلك في إطار جهود الوزارة لتعزيز جودة التعليم وتوسيع الخيارات الأكاديمية المتاحة للطلبة.

وشهد قطاع التعليم العالي الخاص نموًّا تدريجيًّا في أعداد مؤسسات التعليم العالي الخاصة وبما يتناسب والاحتياجات المتزايدة للتنمية من الكوادر البشرية الجامعية في التخصصات والبرامج المختلفة، والتوجه نحو زيادة الاستيعاب في التعليم العالي من مخرجات دبلوم التعليم العام، فمن مؤسسة واحدة في العام ١٩٩٥م إلى ٢٦ جامعة وكلية في العام ٢٠٢٥م، شملت (٩) جامعات و(١٧) كلية خاصة.

وفي عام ٢٠٢٥ صدر القرار الوزاري رقم:(٢٠٢٥/٥٧م) بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٢٥م، بشأن تنظيم شروط وضوابط الانتفاع بالأراضي المخصصة لمؤسسات التعليم العالي غير الحكومية.

الإنجازات المتعلقة بالتصنيف العالمي (QS)

يُعد تصنيف (QS) العالمي للجامعات أحد المستهدفات الرئيسة في رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، التي تهدف إلى إدراج أربع جامعات عُمانية ضمن أفضل (٣٠٠) جامعة على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٤٠م، وتحقيقا لهذا الهدف الاستراتيجي المعني ببناء نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية، تعمل الوزارة على تمكين مؤسسات التعليم العالي الخاصة من المشاركة في التصنيفات العالمية وتعزيز تنافسيتها الأكاديمية، فقد نفذت الوزارة خلال عام ٢٠٢٥م عددًا من المبادرات، من أبرزها الإعداد والتنسيق لتنظيم حلقة عمل حول تحسين ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) وباستضافة من جامعة مسقط خلال الفترة من ٧ إلى ٨ مايو ٢٠٢٥م، والمشاركة في إعداد وتدشين تقرير بعنوان:(الإمكانات الهائلة لسلطنة عُمان في التعليم العالي) بالتعاون مع مؤسسة (QS) العالمية والكلية الحديثة للتجارة والعلوم، إلى جانب إعداد تقرير خاص حول تقدم الجامعات العُمانية في تصنيف (QS) العالمي.

وقد أثمرت هذه الجهود عن دخول (٤) جامعات خاصة في التصنيف العالمي لعام ٢٠٢٥م، وهي: جامعات نزوى، وظفار، وصحار، والجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عُمان، التي حققت مراتب متقدمة على التوالي، كما تمكنت (١٠) مؤسسات تعليم عال عُمانية من الدخول في تصنيف (QS) على مستوى الوطن العربي، من بينها: جامعة نزوى، وجامعة ظفار، وجامعة صحار، والكلية الحديثة للتجارة والعلوم، والجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عُمان، والجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة الشرقية، وجامعة البريمي، وكلية الشرق الأوسط، وكلية الخليج، وهو ما يعكس التقدم الملحوظ لمؤسسات التعليم العالي الخاصة العُمانية في تعزيز مكانتها الإقليمية والعالمية.

كما حصلت الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا على الاعتماد المؤسسي من قبل الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم خلال العام ٢٠٢٥م، ليصبح عدد مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية الحاصلة على الاعتماد (٢٠) مؤسسة من إجمالي (٢٥) مؤسسة.

المديرية العامة للبعثات

تتولى المديرية العامة للبعثات الإشراف على برامج البعثات الداخلية، وبرامج البعثات الخارجية لمرحلتي الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا، إلى جانب البرنامج العُماني للتبادل العلمي والثقافي مع الدول الشقيقة والصديقة، كما تضطلع المديرية بمهمة الإشراف على المنح الدراسية المقدمة من مؤسسات القطاع الخاص بسلطنة عمان للطلبة الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي غير الحكومية داخل السلطنة، إضافة إلى المنح المقدمة من الدول الشقيقة والصديقة ومؤسسات التعليم العالي في مختلف الوجهات الدراسية، فضلا عن الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي خارج السلطنة ومعادلة المؤهلات الدراسية لخريجي تلك المؤسسات، بما يضمن جودة المخرجات التعليمية ومطابقتها للمعايير الأكاديمية المعتمدة.

التخصصات وبرامج الابتعاث

شهد عام ٢٠٢٥م طرح تخصصات حديثة والتوسع في تخصصات أخرى بما يواكب احتياجات القطاعات المختلفة من الكفاءات الوطنية وتحقيقًا لرؤية (عُمان ٢٠٤٠)، وذلك من حيث: التوسع في أعداد المقاعد الدراسية لتخصص الطب البشري تلبية لاحتياجات القطاع الصحي من الأطباء، حيث تم استقبال الدفعة الأولى من الطلبة الموفدين في تخصص الطب البشري بجامعة ظفار ضمن برنامج الابتعاث الداخلي بواقع (١٠٠ مقعد دراسي)، وكذلك تم توقيع اتفاقية مع جامعة البحرين (الكلية الملكية الإيرلندية للجراحين بالبحرين) لتوفير ١٠ مقاعد في تخصص الطب البشري، ومن ناحية بعثات الدبلوم المهني فهي بعثات دراسية تغطي الرسوم الدراسية في المؤسسات التدريبية بناء على مدى قدرة الطالب على الدراسة ولغة التدريس المناسبة له، حيث تم توفير برامج تدرس باللغة الإنجليزية وأخرى تدرس باللغة العربية ضمن برامج الابتعاث الداخلي لهذه الفئة من الطلبة.

وفي إطار جهود الوزارة لتحقيق التعليم العالي الدامج، أطلقت الوزارة في العام الأكاديمي (٢٠٢٥/٢٠٢٦م) برنامج ابتعاث داخلي جديد (الفئة صعوبات التعلم)، وهو مصمم ليكون برنامج ابتعاث داخلي مرن لمؤهل الدبلوم، يتيح للموفدين من هذه الفئة اختيار التخصصات والمؤسسات التعليمية غير الحكومية بحسب ما تقدمه كل مؤسسة تعليمية من برامج.

البرنامج العُماني للتعاون الثقافي والعلمي مع الدول الشقيقة والصديقة

يُعنى البرنامج العُماني للتعاون الثقافي والعلمي مع الدول الشقيقة والصديقة بتقديم مقاعد دراسية لأبناء تلك الدول، سواء للمقيمين في السلطنة أو المقيمين في بلدانهم، تعزيزا لأواصر التعاون والتبادل الأكاديمي بين السلطنة والدول المشاركة. وقد تم خلال عام ٢٠٢٥ تخصيص (١٥٠) مقعدًا دراسيًّا معفى من الرسوم في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بمختلف تخصصاتها، مخصصة للطلبة المقيمين في السلطنة، كما خُصص (٧٥) مقعدًا دراسيًّا معفى من الرسوم مع مخصصات شهرية وتذاكر سفر للطلبة غير المقيمين، للدراسة في مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية داخل السلطنة.

وفي إطار المنح المقدمة من مؤسسات التعليم العالي لدعم البرنامج العُماني للتعاون العلمي والثقافي مع الدول الشقيقة والصديقة، تم تخصيص (٢٣) منحة دراسية للعام الأكاديمي (٢٠٢٥/٢٠٢٦م).

الشراكة الأكاديمية

انطلاقًا من أهمية تعزيز الشراكة والتكامل مع المؤسسات الأكاديمية داخل السلطنة وخارجها، وبما يسهم في تحقيق أهداف برامج الابتعاث وتوسيع آفاق التعاون الدولي في مجال التعليم العالي، شهد عام ٢٠٢٥م توقيع عدد من اتفاقيات الابتعاث المهمة، من أبرزها اتفاقية مع الهيئة الألمانية للتبادل الطلابي (DAAD) لابتعاث الطلبة للدراسة في جمهورية ألمانيا الاتحادية، واتفاقية مع منظمة سفير (SFER) للإشراف على الطلبة العُمانيين الموفدين للدراسة في جمهورية فرنسا، إلى جانب اتفاقية مع جامعة البحرين (الكلية الملكية الإيرلندية للجراحين بالبحرين) لابتعاث عدد من الطلبة في تخصص الطب البشري، كما تم خلال العام توقيع عدد من الملاحق الإضافية للاتفاقيات القائمة مع مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية داخل السلطنة، بهدف تطوير أطر التعاون وضمان جودة تنفيذ برامج الابتعاث.

الخدمات الإلكترونية

سعت الوزارة في عام ٢٠٢٥م في تطوير خدماتها المقدمة للمستفيدين، وذلك من خلال إعادة هندسة بعض الإجراءات التي تسهم في سرعة البت في الطلبات المقدمة من الطلبة أو المؤسسات التعليمية، وشمل ذلك التطوير الجوانب الآتية:

. الاعتراف المباشر بأعلى (١٠٠٠) مؤسسة تعليم عالي واردة في مواقع التصنيفات العالمية (QS–Shanghai–Times)، وادراجها ضمن قائمة مؤسسات التعليم العالي الموصى بالدراسة بها من قبل الوزارة، باستثناء: المؤسسات التعليمية الواقعة في إحدى الدول غير الموصى بالدراسة بها من قبل الوزارة، والمؤسسات التعليمية التي قد صدر فيها قرار وقف أو إلغاء الاعتراف بها من قبل لجنة الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير العمانية ومعادلة المؤهلات الدراسية التي تمنحها.

وفي إطار سعي الوزارة إلى تسريع إجراءات مصادقة المؤهلات الدراسية الصادرة من خارج السلطنة وضمان دقتها وموثوقيتها، دشنت الوزارة هذا العام ٢٠٢٥م بالتعاون مع شركة «داتافلو» (DataFlow) المتخصصة في التحقق والتصديق على المؤهلات الأكاديمية. بما يسهم في رفع كفاءة خدمات الوزارة وتحسين تجربة المستفيدين من إجراءات معادلة المؤهلات والاعتراف بها.

. تم إصدار القرار الوزاري رقم (٢ /٢٠٢٥) بشأن الأحكام المنظمة لدراسة الطلبة الموفدين، حيث احتوى على المواد القانونية الخاصة بتنظيم الابتعاث لجميع مؤهلات التعليم العالي.

التعاون الثنائي

تقوم الوزارة بجهود فاعلة لتعزيز التعاون الثنائي مع عدة دول شقيقة وصديقة، بهدف رفع مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم العالي خلال العام الحالي ٢٠٢٥م، على سبيل المثال:

. توقيع رسالة حسن النوايا بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للأعوام (٢٠٢٦ . ٢٠٢٧ . ٢٠٢٨).

. توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في السلطنة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية العراق في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

. توقع مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بالسلطنة ووزارة الصناعة والتقنية في جمهورية تركيا في شأن التعاون في مجالات العلوم والتقنية والابتكار.

. توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بالسلطنة ومنظمة سفير (Sfere) بفرنسا.

استقطاب الطلبة الدوليين

باعتباره أحد جسور التواصل الإنساني والثقافي بين السلطنة ومختلف دول العالم، يقدم البرنامج العماني للتعاون الثقافي والعلمي (١٠٠) مقعد دراسي لأبناء الدول الشقيقة والصديقة التي تربطها مع السلطنة علاقات دبلوماسية منافسة محليًّا وعالميًّا، ونتيجة للجهود المبذولة في دعم الباحثين والمبتكرين، فقد انعكس ذلك إيجابًا على تقدم السلطنة (٥) مراتب في مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام ٢٠٢٥م، لتأتي في المرتبة (٦٩) من بين (١٣٩) اقتصادًا بالعالم.

وفي هذا التقرير نسرد عددًا من البرامج البحثية والابتكارية وبناء القدرات التي تعمل عليها الوزارة في هذا المجال، ومن أبرزها: (١) برنامج مشاريع البحوث الاستراتيجية: حيث يُعَدُّ أحد أهم برامج دعم وتمويل المشاريع البحثية الوطنية، حيث يخدم البرنامج التوجهات الاستراتيجية، ويركز على الأولويات الوطنية في شتى المجالات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية، بما ينسجم مع رؤية (عمان ٢٠٤٠)، وتشكل نتائج المشاريع البحثية الممولة في البرنامج عاملا مهمًّا في صياغة القرارات الوطنية المبنية على الأدلة العلمية المستنيرة، ورفع الكفاءة والإنتاجية، وذلك عن طريق إيجاد حلول عملية للتحديات التي تواجه القطاع الحكومي، وحول إحصائيات البرنامج في عام ٢٠٢٥م، بلغ عدد الأولويات البحثية المقدمة من الجهات المستفيدة (٢٢) أولوية بحثية مقدمة من (٨) مؤسسات حكومية، فيما بلغ عدد المشاريع المتقدمة في الدورة الحالية (٢٢٢) مقترحًا بحثيًّا، وقد بلغ عدد البحوث الممولة في البرنامج لعام ٢٠٢٤م (٢٧) مشروعًا بحثيًّا.

(٢) برنامج التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة: يسعى برنامج (التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة) إلى دعم منظومة البحث العلمي والابتكار، وبناء السعة البحثية وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الأكاديمية في السلطنة، من خلال تمويل المشاريع البحثية القصيرة ومتوسطة الأجل، ويستهدف البرنامج دعم البحوث ذات الأولويات الوطنية من خلال ثلاث منح رئيسية: وحول المقترحات البحثية الممولة لعام ٢٠٢٤م، فقد بلغ عدد مَنح بحوث حملة الدكتوراه (١٥٨)، و(١٤٥) عدد منح بحوث الخريجين من طلبة الماجستير والدكتوراه، و(١٧٢) عدد منح بحوث طلبة الدبلوم والبكالوريوس، فيما وصل إجمالي المقترحات البحثية الممولة لعام ٢٠٢٤م (٤٧٥).

(٣) برنامج دعم النشر العلمي: ومن أجل الارتقاء بجودة الأبحاث العلمية ومخرجاتها وتعظيم العائد منها ورفع التصنيف العالمي للجامعات والارتقاء بمرتبة السلطنة في مؤشر الابتكار العالمي، أنشأت الوزارة في عام برنامج دعم النشر العلمي لدعم وتمويل الأوراق المنشورة حديثًا في أفضل المجلات المصنفة، وأرقى الدوريات المحكمة، وقواعد البيانات المتخصصة ذات التصنيف العالي، حيث بلغ عدد الطلبات المستلمة للحصول على الدعم عدد (١٣٠) ورقة علمية، ووصل عدد الطلبات المعتمدة للتمويل (٩٢) ورقة علمية لعام ٢٠٢٤م.

(٤) برنامج (إيجاد): يعمل برنامج (إيجاد) على تعزيز التعاون بين القطاع الأكاديمي والقطاع الصناعي والقطاع الحكومي في المجالات البحثية والابتكارية، وإيجاد حلول علمية فاعلة للتحدّيات التي يواجهها القطاع الصناعي والشركات الخاصة، والإسهام في توظيف المعرفة وتحويلها إلى قيمة مضافة، ويخدم البرنامج عدّة مجالات منها النفط والغاز، وكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والمياه، والبيئة، واللوجستيات، والاقتصاد الحيوي، والكفاءات المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويُعدُّ المشروع من المسوحات الدورية المهمة، حيث يستهدف جمع البيانات حتى الثلاثين من شهر يونيو القادم من مختلف المؤسسات التي قامت بتوظيف خريجي مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة من عام ٢٠١٨ وحتى الوقت الراهن.

البحث العلمي والابتكار

يواصل قطاع البحث العلمي والابتكار بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار جهوده في تنفيذ عدد من البرامج البحثية والابتكارية وبناء القدرات البحثية والابتكارية الرامية نحو تعزيز ثقافة البحث العلمي والابتكار وتحقيق أهداف رؤية (عمان ٢٠٤٠)، عبر التركيز على أهم أولويات الرؤية المتمثلة في التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية وتفعيل المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار التي تسهم في بناء اقتصاد المعرفة من خلال إيجاد مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي وإيجاد كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميك

الوطن AL WATAN
صوت عُمان في الوطن العربي
يومية . سياسية . جامعة
تأسست عام ١٩٧١م
VOICE OF OMAN IN THE ARAB WORLD

اليوم الوطني لسلطنة عمان

14

THURSDAY 20 November 2025

الخميس ٢٩ من جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ . الموافق ٢٠ من نوفمبر ٢٠٢٥م .

«التربية والتعليم» تواصل جهودها لتطوير التعليم وتمكين الهيئات التعليمية وطلبة المدارس من مهارات المستقبل

■ أكثر من «١٠٠» مليون ريال عماني لتشغيل ما يزيد على «٢١» ألفا و«٦٠٠» حافلة مدرسية متنوعة

مسقط . «الوطن»:

تسعى وزارة التربية والتعليم إلى تطوير سياسات التعليم، وبناء المناهج وتصميم الكتب المدرسية، وتطوير آليات تقويم أداء الطلبة، والإشراف على سير العمل في المدارس، وتقديم الدعم الفني والإداري للهيئات التعليمية بالمدارس، كما تعمل الوزارة على منح مزيد من الصلاحيات الإدارية والمالية للمديريات العامة للتربية والتعليم في كافة المحافظات بشكل تدريجي، إلى جانب سعيها الدائم لمواكبة المستجدات التقنية والاستفادة منها في مجال التربية والتعليم سواء من خلال تنفيذ مشروع تركيب الشاشات التفاعلية في المدارس، أو استكمال مشروع التحول الرقمي أو من خلال الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، هذا إلى جانب تواصل الجهود من أجل ترسيخ العلوم والابتكار لدى الطلبة وأفراد المجتمع.

الهيئة التعليمية

بلغ عدد المعلمين في العام الدراسي (٢٠٢٥/ ٢٠٢٦م) في المدارس الحكومية (٦٦٣٧٩) معلمًا ومعلمة، موزعين على (١٣٠٣) مدارس، وبلغ عدد الإداريين والفنيين بالمدارس الحكومية (١١١٨٣)، منهم (٤٤٢٠) من الذكور، و(٦٧٦٣) من الإناث، أما عدد المعلمين في مدارس التربية الخاصة فبلغ (٢٤١) معلمًا ومعلمة، وإجمالي عدد الإداريين في مدارس التربية الخاصة (٤٦) إداريًا وإدارية.

وأنهت الوزارة مع بداية العام الدراسي الحالي إجراءات تعيين (٣٤٣٦) معلمًا ومعلمة ممن اجتازوا الاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية، وذلك لسد الاحتياج الفعلي من الهيئات التعليمية في مختلف التخصصات.

مبان مدرسية جديدة

تسعى وُزارة التربية والتعليم إلى تهيئة المباني المدرسية بكافة الإمكانيات المتاحة، لتحسين نوعية التعليم، وتهيئة البيئة المدرسية لنجاح عملية التعليم والتعلم. وفي هذا الجانب فقد أعلنت الوزارة مع بداية العام الدراسي (٢٠٢٥/ ٢٠٢٦م) عن استلام (١٦) مبنى مدرسيًا جديدًا، ليتم تشغيلها في (٩) مديريات تعليمية، بواقع (٤) مدارس في تعليمية محافظة مسقط، و(٣) مدارس في تعليمية شمال الباطنة، ومدرستين في تعليمية محافظة جنوب الباطنة، وكذلك مدرستين في تعليمية محافظة ظفار، ومدرسة واحدة في كل من تعليمية محافظة الداخلية، وتعليمية محافظة جنوب الشرقية، وتعليمية محافظة شمال الشرقية، وتعليمية محافظة الظاهرة، وتعليمية محافظة الوسطى، وقد روعي في تشييد هذه المدارس أعلى معايير الأمن والسلامة.

الصيانة والإضافات

حرصت الوزارة في عمليات الصيانة والترميم والإضافات التي تمت للمباني المدرسية بالمديريات التعليمية في المحافظات على توفير المتطلبات التشغيلية للعملية التعليمية، وفق أحدث المواصفات الفنية والعلمية؛ لضمان توفير الأجواء الملائمة للبيئة المدرسية، باعتبارها من أهم الجوانب الداعمة لعمليتي التعليم والتعلم.

ففي مشروع الإضافات التربوية خلال العام المالي ٢٠٢٥م تم اعتماد مبلغ وقدره (٢٠) مليون ريال عماني للإضافات لـ(٨٠) مدرسة؛ بالإضافة إلى تنفيذ الإضافات في (٦٨) مدرسة بمبلغ (١٥) مليون ريال عماني، وتم استلام (٥٣) مدرسة، وتشغيلها مع بدء العام الدراسي، أما مشروع الترميمات فتم تخصيص مبلغا وقدره (٧) ملايين ريال عماني للمديريات العامة للتربية والتعليم في المحافظات؛ لترميم عدد من مدارسها خلال العام المالي ٢٠٢٥، وتخصيص مبلغ (٤) ملايين ريال عماني لتهيئة وإعادة تأثيث (٧٧) مختبر علوم كمرحلة ثالثة، وتم الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية بتهيئة وإعادة تأثيث (١١٨) مختبرًا للعلوم، وتم الانتهاء من تحسين البيئة التعليمية في أكثر (١٢٠) مدرسة من خلال إنشاء، وتهيئة الملاعب الرياضية والمظلات وتوسعة الجمعيات التعاونية.

إحلال المكيفات

وانتهت الوزارة من المرحلتين الأولى والثانية بتوريد وتركيب (٤٨،٠٠٠) جهاز تكييف بمبلغ (١٢) مليون ريال عماني، وجاري العمل في المرحلة الثالثة والرابعة بتوريد وتركيب (٤٨) ألف جهاز تكييف بمبلغ (١١) مليون ريال عماني، وتم الانتهاء من توريد وتركيب أكثر من (٢٥) جهاز تكييف ما يمثل نسبته ٥٢ ٪ حتى الآن.

الأمن والسلامة

وحرصت الوزارة على تهيئة المباني المدرسية من ناحية الأمن، فعملت على وجود مخارج الطوارئ المجهزة بنظام قفل قابل للدفع، ولوحات إرشادية للمخارج، وطفايات الحرائق بأنواع ثلاثة هي: (فوم، وثاني أكسيد الكربون، وماء)، وتوقف المصاعد عن العمل في حالة وجود انذار حريق، وحساسات الدخان، والحرارة مع نظام انذار صوتي، وأبواب مقاومة للحريق في مختبرات العلوم، وغرف الكهرباء، ونقاط تجمع أثناء نشوب الحريق، وخطة اخلاء معتمدة من الدفاع المدني، وفلاتر لتنقية المياه من أي شوائب أو تلوث، وأجهزة المراقبة في المدارس (الكاميرات)، وصندوق يحتوي على المعدات الأساسية للاسعافات الأولية.

النقل المدرسي.. تجديد وتطوير

حرصًا من وزارة التربية والتعليم، ممثلة بالمديرية العامة للمشاريع والخدمات (دائرة النقل المدرسي) على سلامة الطلبة من الاكتظاظ في وسائل النقل المدرسية، والزيادات المضطردة في عدد الطلبة، والنمو المصاحب له في الروافد في مختلف محافظات السلطنة، فقد عملت على تطوير وتعزيز هذا القطاع الذي شهد خلال السنوات الثلاث الماضية نموًا ملحوظًا في أعداد الحافلات المدرسية بلغ نحو (١٢) ألف حافلة إضافية، بتكلفة مالية تخطت (١٤،٤) مليون ريال عماني.

وجاء هذا التوسع لمواكبة الزيادة في أعداد الطلبة، وتغطية الاحتياجات الفعلية للنقل المدرسي، ليرتفع بذلك حجم الإنفاق السنوي على هذا القطاع إلى أكثر من (١٠٠) مليون ريال عماني، تغطي مخصصات التعاقد مع ما يزيد على (٢١٦٠٠) حافلة مدرسية متنوعة.

وفي العام الدراسي الحالي (٢٠٢٥/ ٢٠٢٦م)، تم رفد الأسطول بـ(٨٧٨) حافلة مدرسية جديدة بتكلفة سنوية بلغت (٥،٢) مليون ريال عماني، استحوذت محافظة شمال الباطنة على ما نسبته (٢١٪) من هذا الدعم، خصصت للتعاقد مع (١٨٤) حافلة جديدة، واشترطت الوزارة في الحافلات المدرسية الجديدة بأن لا تقل سنة صنعها عن ٢٠٢٣م، وبها كافة مواصفات الأمن والسلامة، ويتم تركيب النظام الآلي بها، والذي يتميز بتتبع مسار وسيلة النقل المدرسية، وبه عدد من الكاميرات داخلية وخارجية للمراقبة، وأجهزة استشعار لتفادي حوادث النسيان والدهس للطلبة . لا قدّر الله.

وشرعت الوزارة في تنفيذ مشروع تطوير خدمات النقل من خلال التعاقد مع مؤسسة متخصصة لإدارة أسطول النقل المدرسي بولاية بركاء في محافظة جنوب الباطنة، شمل (١٧) مدرسة كمرحلة أولى، على أن يتم تقييم التجربة تمهيدًا لتوسيع نطاقها تدريجيًا لتشمل جميع المديريات التعليمية في المحافظات.

وفي السياق ذاته، استحدثت الوزارة خلال العام الدراسي الحالي (٤٣٢) وظيفة مرافقة بالحافلات المخصصة لنقل الطلبة من ذوي الإعاقة، تعزيزًا لجودة الخدمات، وتوفير بيئة آمنة تراعي احتياجاتهم الخاصة.

المناهج الدراسية

أبرمت الوزارة عقودًا مستمرة لمدة (٤) سنوات مع (١٣) مطبعة، لإنتاج الكتب الدراسية، وقد تم هذا العام توريد جميع الكتب الدراسية قبل بدء العام الدراسي، إذ تم الانتهاء من طباعة الكتب الدراسية، وبلغ عدد النسخ من الكتب الدراسية التي تم طباعتها (١٩،٣٣٢،٠٦٦) نسخة بتكلفة قدرها (٤،٨٦٠،٠٠٠) ريال عُماني.

وأعدت الوزارة (١٤) منهجًا دراسيًا جديدًا لمختلف الصفوف والمواد، منها: منهج الدراسات الاجتماعية للصف السابع، ومنهج التربية الإسلامية للصف التاسع، ومنهج اللغة الصينية للصف الحادي عشر، إضافة إلى استكمال أدلة مادة التربية البدنية والصحية، وأدلة الفنون البصرية، وأدلة المهارات الموسيقية للصفوف (٥-٦). وسيشهد العام الجديد استكمال تطبيق السلاسل العالمية لمادة اللغة الإنجليزية للصفين السابع والثامن، وسلاسل تقنية المعلومات للصفين السادس والثاني عشر، واستمرار تطبيق السلاسل العالمية لمادة العلوم البيئية للصف الثاني عشر.

وطبقت الوزارة مشروع «رقمنة المناهج الدراسيّة» للصفوف (١-١٢)؛ لتحقيق أهداف استراتيجية التعليم الإلكتروني والتحول الرقمي، والذي يعنى بتحويل المحتوى التعليمي للمناهج الدراسية من شكله الورقي إلى محتوى رقمي تفاعلي يمكن الوصول إليه عبر شبكة الإنترنت وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتضمن هذا التحوّل استخدام التقنيات الحديثة: كالحوسبة السحابية، والبرمجيات التعليمية، والمنصّات التعليمية عبر الإنترنت، والوسائط المتعددة: كالفيديو، والصوت، والرسوم المتحركة؛ لتعزيز عمليات التعليم والتعلم، وجعلها أكثر تفاعلية وشائقة.

ويأتي هذا المشروع بدعم من القطاع الخاص ممثلًا بشركة (بي. بي.عُمان) كأحد مساهماتها في الاستثمار الاجتماعي؛ بهدف إثراء محتوى المناهج الدراسية ضمن منظومة التعليم الإلكتروني والمستودع الرقمي، عبر توفير الموارد التعليمية الرقمية المتنوعة للمراحل الدراسية كافة؛ التي تتوافق مع أنماط المتعلمين المختلفة، وإتاحة المحتويات الرقمية التفاعلية للمستفيدين من العملية التعليمية بدءًا من المعلم والطالب وولي الأمر وصولًا إلى المشرفين التربويين والباحثين المهتمين بمجال التعليم.

وتم بناء خطّة هذا المشروع بشكل يتوافق ويتزامن مع خطة تأليف المناهج الدراسية للصفوف (١-١٢) وتحديثها، إذ بدأت مراحل تحويل الكتب منذ العام الدراسي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣م لصفوف (١-٤) وفق خطة معدّة لذلك، وبدأت المرحلة الأولى من التطبيق الفعلي للمشروع بالمدارس خلال هذا العام الدراسي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥م في بعض مدارس الصفوف (١-٤) بالمديريات التعليمية بالمحافظات، وتم تدريب المعلمين والمشرفين على توظيف الكتب الرقميّة التوظيف الفعّال بالحصّة الدراسيّة، وإعطائهم الصلاحيّة للوصول إلى مكتبة الكتب الرقميّة، وتم توجيه المدارس بتفعيل المشروع ضمن الحصص الدراسيّة، ومن ثم تقييم التطبيق من كافة الجوانب.

ويشتمل المشروع على مجموعة من: الأنشطة التعليمية التفاعلية، والصوتيات، والأفلام التعليمية التفاعلية، والقطع التعليمية (Learning Object)، وكذلك الرسوم المتحركة، والألعاب التعليمية، والقصص الرقمية، وتقنيات الواقع الافتراضي (Virtual Reality)، والواقع المعزز (Augmented Reality)، والمحاكاة، إضافة إلى أنواع متقدمة من المحتويات الرقمية التفاعلية وفق المستجدات والتطوير التقني في هذا المجال.

ويتضمن الكتاب الرقمي محتويات رقمية تفاعلية وفق أهداف تربوية واضحة وإجراءات تسهل على المعلم والمتعلم، وتتنوع بحسب طبيعة كل مادة دراسية، وتتوافق مع أحدث التقنيات: كتطبيقات الهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، وبيئات التعليم الإلكتروني المختلفة، إلى جانب مجموعة من الوسائط المتعددة (صور رقمية، رسوم متحركة، كلمات منطوقة...الخ).

الانتماء المهني

وباعتبار أن المعلم الركن الأساسي وله الدور المحوري في العملية التربوية والتعليمية؛ من خلال إكساب طلبته المعارف، والمهارات المختلفة، وتزويدهم بالخبرات الحياتية داخل الصف الدراسي وخارجه، وصقل شخصياتهم، وإعدادهم الإعداد الأمثل للحياة، والعمل، فقد حرصت الوزارة على تقديم برامج إنمائية مهنية نوعية تستهدف المعلمين الجدد، تمهيدًا لدمجهم في المنظومة التعليمية بكفاءة واقتدار. وتأتي هذه البرامج متسقة مع التوجهات الوطنية ، لتعزيز مبدأ التعلم المستمر، وتطوير المهارات التربوية والتقنية والمعرفية، بما يواكب مستجدات التعليم ويُلبي متطلبات الحقل التربوي.

وتسهم هذه البرامج في تمكين المعلمين الجدد من التعرف على بيئة العمل المدرسي، وفهم السياسات والتشريعات التعليمية، وتطبيق الممارسات التدريسية الفعالة، بما يضمن بداية مهنية قوية تنعكس إيجابًا على جودة التعليم في سلطنة عُمان.

حيث نفذت المديرية العامة للإشراف التربوي البرنامج التعريفي الثالث للمعلمين الجدد مع بداية هذا العام الدراسي ، الذي استهدف ما يقارب نحو (٤٠٠٠) معلمًا ومعلمة في مختلف التخصصات، ونُفذ لا مركزيًا في المديريات التعليمية، وركز البرنامج على تهيئة المعلمين ميدانيًا، وإكسابهم المعارف والمهارات الأساسية، وتعريفهم بالمشاريع والمستجدات التربوية، وتنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحو مهنة التعليم منذ اليوم الأول، كذلك نظمت ذات المديرية البرنامج التعريفي للمنتدبين الجدد لشغل وظائف الإشراف التربوي والإدارة المدرسية، بمشاركة (٣٩٩) منتدبًا ومنتدبة من مختلف المديريات التعليمية وديوان عام الوزارة، بهدف تعزيز الكفاءات القيادية والإدارية، وتقديم تصور شامل لأدوارهم الجديدة، ضمن توجه الوزارة نحو الاستثمار في القيادات التربوية.

ومن جانب آخر يقدّم المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين برامج إنماء مهنية متنوعة للعام الدراسي (٢٠٢٥/٢٠٢٦م)؛ تستهدف المعلمين الجدد، وذوي الخبرة والكوادر الإدارية؛ بهدف رفع كفاءة الأداء التربوي، وتعزيز جودة التعليم، ومن أبرز هذه البرامج: برنامج المعلمين الجدد، الذي يُنفذ عبر التدريب المباشر، والتعلم الإلكتروني والميداني، وبرنامج المساواة في الفرص التعليمية بالتعاون مع منظمة المرأة العربية، ويغطي (٨٧٢) مدرسة.

ويُعد برنامج القيادة المدرسية المتقدم، وبرنامج خبراء الرياضة المدرسية من أبرز ما يُقدّم للقيادات، والمعلمين ذوي الخبرة، ويعمل المعهد على تنفيذ عدد من البرامج في إدارة المخاطر، ومنظومة التعليم الإلكتروني (نور)، وبرنامج (TIMSS) ؛ استعدادًا للدراسة الدولية ٢٠٢٧م، و(١١) برنامجًا تكميليًا قصيرًا؛ لتطوير المهارات، إضافة إلى برامج تخصصية في اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية، والتربية الخاصة، وبرامج في التقويم، والمناهج الحديثة، ولغة الإشارة، وطيف التوحد، والتعليم المستمر، إلى جانب التدريب على استخدام السبورات التفاعلية؛ وكل هذه البرامج لتعزيز ممارسات التعليم الحديثة بما يتماشى مع تطلعات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

ويتم تنفيذ البرامج بثلاث طرق: التدريب المباشر، والتعلم الإلكتروني، والتعلم في بيئة العمل، إذ يشمل التدريب المباشر: تدريب المجموعات الصغيرة، وجلسات التعلم التعاوني، وأنشطة حل المشكلات، ونمذجة بعض الإستراتيجيات والأساليب التدريسية الفاعلة؛ بهدف تطوير ممارسات التدريس وأساليبه، أما التعلم الإلكتروني فيستند إلى استخدام المنصة الإلكترونية التي تحوي دروسًا إلكترونية، وتتضمن أسئلة يتم الإجابة عنها في المنشورات والمناقشات، ويقوم التعلم في بيئة العمل على تطبيق أساليب، وإستراتيجيات جديدة؛ لإحداث تغييرات في ممارسات التعليم والتعلم، وتقييمها بناء على أدلة يجمعها المعلم من ذوي الخبرة من الزملاء، والتقييم من قبل طلابه.

وتستعد الوزارة في مطلع العام ٢٠٢٦م لإطلاق المؤتمر الدولي الأول لمهنة التعليم في الشرق الأوسط بعنوان «تعليم مستدام في عصر الذكاء الاصطناعي» بالتعاون مع منظمات إقليمية ودولية، تجسيدا لالتزامها بدعم التمكين المهني للمعلمين، وتطوير السياسات التربوية.

التوسع في تخصصات التعليم المهني والتقني

يأتي تطبيق التعلم التقني والمهني؛ بهدف إكساب الطلبة المعارف والمهارات والقيم المهنية، وتوفير بيئة جاذبة تعزز مهارات ريادة الأعمال، وإعداد خريجين قادرين على التنافس في سوق العمل، وتعزيز الشراكة مع القطاعات الاقتصادية، وتعزيز ثقافة المجتمع بأهمية التعليم المهني والتقني.

وقد بدأت الوزارة في تطبيق هذا النوع من التعليم في تخصصي إدارة الأعمال وتقنية المعلومات في العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ في (٤) مدارس بواقع (٢) للذكور و(٢) للإناث في المديريات التعليمية بمحافظتي مسقط وشمال الباطنة، مستهدفا حوالي (٢٠٠) طالب وطالبة، بواقع (٥٠) طالبًا في كل مدرسة، وفي العام الدراسي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥م طرحت الوزارة (٦) تخصصات هندسية وصناعية وهي: الصيانة الهندسية، وهندسة التصنيع الميكانيكية، وصيانة المنشآت الصلبة، واللحام وتشكيل المعادن، والصحة والسلامة المهنية، وعمليات الرفع والتنزيل، بالشراكة مع الجمعية العمانية للطاقة (أوبال)، في مدارس محددة في المحافظتين نفسيهما، بقبول حوالي (٦٠٠) طالب، بواقع (٣٠٠) طالب في كل محافظة. ويأتي هذا التطبيق؛ ارتكازًا على المعايير المهنية لهذه التخصصات، ومعايير المستوى الرابع في الإطار العام للمؤهلات العمانية.

واتسمت هذه الخطة بالمرونة؛ لتحقق التوازن بين المواد الأساسية، والاختيارية بواقع (٢٤) حصة أسبوعيًا، ولمدة (٣) أيام داخل المدرسة، ومواد التخصص بواقع (١٦) حصة أسبوعيًا، ولمدة يومين في المؤسسات التدريبية الخاصة؛ لإكساب هؤلاء الطلبة مهارات مهنية، وتقنية، وتهيئهم؛ للدخول إلى سوق العمل، أو الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في التخصص نفسه، أو تخصص آخر.

وفي هذا الجانب واصلت الوزارة جهودها لتعزيز مسار التعليم المهني والتقني في مختلف محافظات سلطنة عمان، بما يواكب تطلعات الطلبة ويلبي متطلبات سوق العمل، وينسجم مع مستهدفات رؤية (عُمان ٢٠٤٠) الرامية إلى تنويع مسارات التعليم، وتمكين الشباب من اكتساب مهارات مهنية وعملية تؤهلهم لمستقبل واعد، وفي إطار خطة التوسع للعام الدراسي الحالي (٢٠٢٥/ ٢٠٢٦م)، قبلت الوزارة ٨٩٠ طالبًا في محافظتي مسقط وشمال الباطنة ضمن التخصصات الهندسية والصناعية، مثل: تخصص الصيانة الهندسية، وعمليات الرفع والتنزيل، والصحة والسلامة المهنية، واللحام وتشكيل المعادن، وهندسة التصنيع الميكانيكية، وصيانة المنشآت الصلبة، وشمل التوسع قبول ١٠٠ طالب إضافي في كل من المحافظتين بتخصصي إدارة الأعمال وتقنية المعلومات، مع ضمان فرص متكافئة للذكور والإناث.

وفي خطوة نوعية نحو تنويع التخصصات، أعلنت الوزارة عن استحداث تخصص (السفر والسياحة) ليطبق اعتبارًا من العام الدراسي الحالي (٢٠٢٥/٢٠٢٦م)، في كل من محافظتي ظفار والداخلية بواقع ١٠٠ طالب وطالبة في كل محافظة؛ إذ سيتم التطبيق في مدرستين بمحافظة ظفار هما السعيدية للتعليم الأساسي، وخولة بنت حكيم للتعليم الأساسي، فيما اعتمدت محافظة الداخلية مدرستي «أبي عبيدة) للتعليم الأساسي للذكور، وأم الفضل للتعليم الأساسي للإناث.

اللجنة الوطنية

شاركت سلطنة عُمان في الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والذي أقيم في مدينة سمرقند بالجمهورية الأوزباكستانية، بمشاركة وفود من الدول الأعضاء بالمنظمة، وممثلي المنظمات الدولية، والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني.

وترأس وفد السلطنة في هذه الدورة معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد الشيبانية وزيرة التربية والتعليم رئيسة اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم، التي ألقت كلمة سلطنة عُمان خلال الجلسة العامة للمؤتمر، نقلت خلالها تحيات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، وتمنياته بنجاح أعمال هذا المؤتمر وتحقيق أهدافه النبيلة.

ونظمت اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم في أكتوبر الماضي الملتقى الإقليمي للدراية الإعلامية والمعلوماتية تحت عنوان:(تمكين العقول في عصر الذكاء الاصطناعي)، والذي ناقش في ٣ أيام الممارسات الناجحة في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية، وتعزيز الوعي بالتحديات الرقمية، إلى جانب دور السياسات الوطنية والإقليمية في دعم الوعي الإعلامي، والعلاقة بين الذكاء الاصطناعي التوليدي والإعلام والمعلومات.

واستهدف المعلمين والمشرفين ومصممي المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم المدرسي، والأكاديميين والطلبة في تخصصات الإعلام بمؤسسات التعليم العالي، والصحفيين والمحررين في وسائل الإعلام المختلفة، والعاملين في دوائر وأقسام التواصل والإعلام بمختلف مؤسسات الجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وهدف إلى التعريف بمفهوم الدراية الإعلامية والمعلوماتية، والتركيز على دور منظمة اليونسكو في تعزيز الوعي حول تعريف المستخدمين بحقوقهم في الفضاء الرقمي، والاستخدام الواعي والأخلاقي للمعلومات، والقدرة على التمييز بين الموثوق والمضلل في ظل تصاعد استخدام الذكاء الاصطناعي.

ونجحت السلطنة في شهر أكتوبر الماضي في إدراج شخصيتين عُمانيتين جديدتين ضمن برنامج اليونسكو للاحتفاء بالذكرى الخمسينية أو المئوية للأحداث التاريخية المهمة والشخصيات المؤثرة عالميًا، وهما: الشاعر عبدالله بن علي الخليلي بمناسبة مرور مئة عام على ولادته، واللغوي والنحوي والشاعر العُماني محمد بن يزيد الأزدي الملقب بـ(المبَرد)، بمناسبة مرور ألف ومئتي عام على ولادته، وبذلك يرتفع عدد الشخصيات العُمانية المدرجة في هذا البرنامج الدولي إلى تسع شخصيات.

الجدير بالذكر أنّ سلطنة عُمان تمكّنت من إدراج ٧ من الشخصيات العُمانية على برنامج اليونسكو للاحتفاء بالذكرى الخمسينية أو المئوية للأحداث التاريخية المهمة والشخصيات المؤثرة عالميًا خلال السنوات الماضية، وهم: عالم اللغة الخليل بن أحمد الفراهيدي عام ٢٠٠٥م، والطبيب راشد بن عميرة الهاشمي الرُستاقي عام ٢٠١٣م، والموسوعي والمصلح الاجتماعي الشيخ نورالدين عبدالله بن حميد السالمي عام ٢٠١٥م، والطبيب والفيزيائي أبو محمد عبدالله بن محمد الأزدي الملقب بابن الذهبي عام ٢٠١٥م، وفي عام ٢٠١٩م تمكنت من إدراج أبي مسلم البهلاني الرواحي، والملاح العُماني أحمد بن ماجد السعدي عام ٢٠٢١م، وفي عام ٢٠٢٣م أدرجت منظمة اليونسكو المؤرخ والشاعر حميد بن محمد بن رزيق في هذا البرنامج.

■ إدراج شخصيتين عُمانيتين جديدتين ضمن برنامج اليونسكو للاحتفاء بالذكرى الخمسينية أو المئوية للأحداث التاريخية المهمة والشخصيات المؤثرة عالميا

■ استحداث تخصص «السفر والسياحة» في مسار التعليم المهني والتقني ليطبق اعتبارا من العام الدراسي الحالي في محافظتي ظفار والداخلية

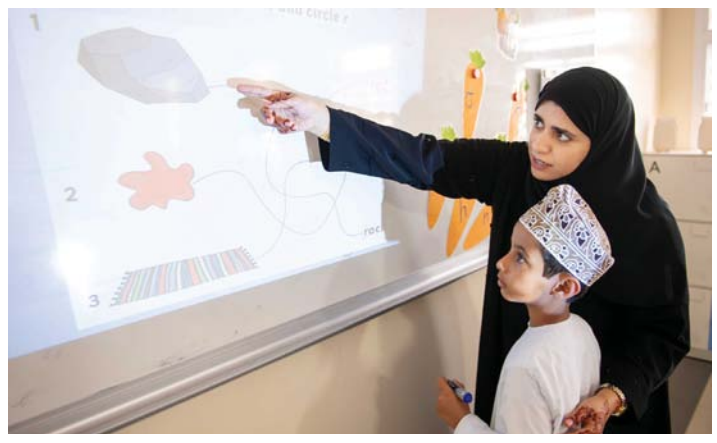

اليوم الوطني لسلطنة عُمان

"مسيرتُنَا تتواصـــــــ

عمران
OMRAN

تتشرّف مجموعة عُمران
برفع أسمى آيات التهاني وأجمل التبريكات

إلى المقام السامي لحضرةِ صاحبِ الجلالةِ
السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه اللّه ورعاه -

وإلى الشعب العُماني الوفي بمناسبة اليوم الوطني لسلطنة عُمان
وكل عامٍ وبلادنا العزيزة شامخةُ المكانة، مزدانةٌ بمجدِها بين الأمم

omran.om